Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Issue 10 (2025) • P: 38 - 18
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The internal and external influences on U.S. policy in the Middle East

Mr. Tarek Jarjoura Chahine

Faculty of Law and Political Science | Beirut Arab University | Lebanon

Received: 10/05/2025

Revised: 24/05/2025

Accepted: 30/06/2025

Published: 30/10/2025

* Corresponding author: tarekchahine69@gmail.com

Citation: Chahine, T. J. (2025). The internal and external influences on U.S. policy in the Middle East. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(10), 18 – 38. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E120525

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study examines how U.S. policy in the Middle East is influenced by internal factors such as its secure geographical location, natural resources, demographic diversity, political system, and military and scientific capabilities, all of which grant it flexibility and independence in decision-making. The personality of the U.S. president also plays a significant role in shaping the approach to the region. Externally, Washington seeks to maintain its global dominance in the face of challenges such as China's rise and Russia's resurgence, while also considering the interests of its European allies. Regional factors and challenges—such as terrorism and sectarian conflicts—serve to justify American intervention under the pretext of ensuring stability. Moreover, support for Israel and engagement with Turkey are key components in shaping U.S. policies in the region. And the study aimed to qualitatively analyze the interaction between internal and external factors in shaping U.S. policy in the Middle East, employing a descriptive-analytical methodology.

Keywords: Internal and external American influences, U.S. policy, Middle East, international system.

المؤثّرات الداخليّة والخارجيّة على السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط

أ. طارق جرجورة شاهين

كلية الحقوق والعلوم السياسية | جامعة بيروت العربية | لبنان

المستخلص: تتناول الدّراسة تأثّر السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط بعوامل داخليّة تشمل موقعها الجغرافي الآمن، مواردها الطبيعيّة، تنوّعها الديمغرافي، طبيعة نظامها السياسي، وقدرتها العسكريّة والعلميّة، ما يمنحها مرونة واستقلاليّة في قراراتها. كما تؤدي شخصيّة الرئيس الأميركي دورًا مهمًّا في تحديد أسلوب التعامل مع المنطقة. خارجيًا، تسعى واشنطن للحفاظ على هيمنتها العالميّة في مواجهة تحدّيات مثل الصعود الصيني والعودة الروسيّة، مع مراعاة مصالح حلفائها الأوروبيين. تلعب العوامل الإقليميّة والتحدّيات كالإرهاب والنزاعات الطائفية دورًا في تبرير التدخّل الأميركي لضمان الاستقرار. كما يشكّل دعم "إسرائيل" والتفاعل مع تركيا عناصر أساسيّة في رسم السياسات الأميركيّة بالمنطقة. وهدفت الدراسة إلى تحليل كيفيّة تفاعل المؤثّرات الداخليّة والخارجيّة في رسم السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط عبر استخدام المنهج التحليلي الوصفي.

الكلمات المفتاحية: المؤثّرات الأميركيّة الداخليّة والخارجيّة، السياسة الأميركيّة، الشرق الأوسط، النظام الدولي.

المقدّمة

تحظى منطقة الشرق الأوسط بأهميّة كبيرة لصنّاع السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة. وتعود هذه الأهميّة لمميّزات المنطقة السياسيّة، والاستراتيجيّة، والجغرافيّة، والاقتصاديّة، إضافةً لكونها مصدرًا رئيسًا للطاقة. ويُعدّ تأمين الحصول على النفط وضمان أمن "إسرائيل" قلب المصالح الأميركيّة في المنطقة وجوهرها. ولذلك لا تتوانى المؤسّسات المعنيّة بصنع السياسة الأميركيّة تجاه المنطقة عن استخدام كلّ الوسائل المتاحة للحفاظ على المصالح الأميركيّة في المنطقة وتعزيزها. لذا لا بدّ من دراسة هذه السياسة والعوامل المؤثّرة في صناعتها والمحدّدة لتوجّهاتها.

تتميّز السياسات الأميركيّة بسرعة نمطها وتركيزها بشكل أساس على القضايا المحليّة. وهو الأمر الذى يتجلّى فى انتخابات الـ"كونغرس" الجزئيّة التي تجري كلّ عامين، وتشهد تحوّلات جزئيّة أو كليّة. كما يلعب الإعلام دورًا محوريًّا فى المشهد السياسي. وبينما تقوم الإدارات الرئاسيّة المختلفة بصياغة وتنفيذ السياسات الخارجيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة، يتحكّم مجلسا النوّاب والشيوخ فى الميزانيّة، فيؤثّران فى العديد من قضايا الأمن القومي.

ويمكن متابعة التحوّلات فى السياسة الخارجيّة الأميركيّة عبر الإدارات الرئاسيّة المتعاقبة، حيث أظهر الرئيس الجمهوري "ريغان" اتجاهًا عدائيًّا تجاه الاتحاد السوفياتي. بينما قام الرؤساء الجمهوريّون والديمقراطيّون بعد ذلك بزيادة التركيز على الإصلاح الاقتصادي. ثم تبنّى الجمهوري "جورج دبليو بوش" فكرة تغيير النظام في التعامل مع دول الشرق الأوسط. ودعم الديمقراطي "أوباما" الترويج لـ"الديمقراطيّات الليبراليّة" مع ترجيحه سياسة "التحوّل شرقًا". ولم يتبنّى "ترامب"، السياسي غير التقليدي، مبادئ أيّ من الحزبين، بل مارس السياسة كـ"رجل أعمال" حيث سعى إلى عقد الصفقات ولو على حساب الحلفاء، بينما بدأ "بايدن" ولايته بالتركيز على إصلاح صورة واشنطن في العالم خصوصًا بين الحلفاء، لكنّه سرعان ما عاد إلى السياسات التقليديّة، وبالأخصّ فيما يتعلّق بـ"إسرائيل" بالرغم من بعض انتقاداته لسياسات "نتنياهو" والتي لم ترقَ إلى إغضاب "اللوبي الصهيوني"، ما لبث أن عاد الرئيس "ترامب" لتعود معه سياسة "الصفقات أو الضغوط القصوى".

أهمية الموضوع:

تكمن أهميّة الموضوع من كونه يتناول أحد أبرز محدّدات العلاقات الدوليّة في منطقة تُعدّ من أكثر مناطق العالم حساسية وتقلّبًا. فالسياسة الأميركيّة لها تأثير مباشر على قضايا الأمن، والطاقة، والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، ما يجعل من فهم دوافعها وتحوّلاتها أمرًا ضروريًّا للدول الإقليميّة والباحثين في الشؤون الدوليّة. كما أنّ التحوّلات العالميّة الراهنة، مثل صعود الصين وتهديد الهيمنة الأحاديّة، تزيد من أهميّة دراسة كيفيّة تفاعل الولايات المتّحدة الأميركيّة مع هذه التغيّرات من خلال سياساتها في المنطقة. ويكتسب الموضوع أهميّة إضافيّة لكونه يُسلّط الضوء على التداخل بين المؤثرات الداخليّة والخارجيّة في رسم السياسة الأميركيّة تجاه الشرق الأوسط، ما يساعد على فهم أعمق لطبيعة السلوك السياسي الأميركي في المنطقة.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة المؤثّرات الداخليّة والخارجيّة التي تشكّل السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط، وقياس مدى تأثير كلّ منها في توجيه الأولويّات الأميركيّة في المنطقة. كما تسعى إلى فهم كيفيّة تفاعل الولايات المتّحدة الأميركيّة مع التحدّيات في الشرق الأوسط وعلى دور القوى الإقليميّة والدوليّة، كـ"إسرائيل"، وتركيا، وروسيا، والصين، في إعادة تشكيل هذه السياسة وبناء مواقف أكثر وعيًا بتغيّرات السياسة الأميركيّة وتأثيراتها على الأمن والاستقرار الإقليمي.

إشكاليّة البحث:

تُعدّ السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط من أكثر السياسات الخارجيّة تأثيرًا في تشكيل الواقع الإقليمي، بالنظر إلى ما تمتلكه الولايات المتّحدة الأميركيّة من أدوات نفوذ وقوّة عسكريّة واقتصاديّة هائلة. ومع ذلك، فإنّ فهم هذه السياسة لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن تحليل العوامل المؤثّرة فيها، سواء من الداخل الأميركي أو من البيئة الدوليّة والإقليميّة التي تتحرّك فيها. والتي تحكم سلوك الولايات المتّحدة الأميركيّة تجاه قضايا المنطقة، وتتأثّر هذه السياسة بتركيبة داخليّة تشمل البيئة الجغرافيّة والديمغرافيّة والبنيويّة والمؤسساتيّة، إلى جانب قوى ضغط سياسيّة ودينيّة، وتتعرّض لضغوط خارجيّة مثل صعود قوى منافسة كالصين وروسيا، وتحوّلات النظام الدولي، بالإضافة إلى تأثير اللاعبين الإقليميّين مثل "إسرائيل" وتركيا. من هنا، تتمثّل الإشكاليّة في، كيف تتفاعل المؤثّرات الداخليّة والخارجيّة في رسم السياسة الأميركيّة تجاه الشرق الأوسط؟

منهجيّة البحث:

سنتناول في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي في دراسة المؤثّرات الداخليّة والخارجيّة التي تشكّل السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط، حيث يتمّ تحليل بنية النظام السياسي الأميركي ومراكز صنع القرار، إلى جانب التحوّلات في البيئة الدوليّة والإقليميّة. كما يستند إلى المنهج الاستقرائي في تتبّع السياسات الأميركيّة عبر إدارات مختلفة (كأوباما وترامب وبايدن)، لفهم كيفيّة تغيّر التوجّهات بحسب الظروف لتفسير السلوك الأميركي تجاه المنطقة.

تصميم البحث:

المبحث الأوّل: المؤثّرات الداخليّة على السياسة الأميركيّة في المنطقة

المطلب الأوّل: العوامل الطبيعيّة والبشريّة للولايات المتّحدة الأميركيّة

المطلب الثاني: العوامل الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة والثقافيّة والشخصيّة

المبحث الثاني: المؤثّرات الخارجيّة على السياسة الأميركيّة

المطلب الأوّل: الولايات المتّحدة الأميركيّة والنظام الدولي

المطلب الثاني: المؤثّرات الإقليميّة على السياسة الأميركيّة في المنطقة

المبحث الأوّل: المؤثّرات الداخليّة على السياسة الأميركيّة في المنطقة

تلعب مؤثّرات داخليّة كثيرة أدوارًا متفاوتة الأهميّة في صنع السياسات الأميركيّة حول العالم بما فيها سياساتها في منطقة الشرق الأوسط، وهذه المؤثّرات أعطت الولايات المتّحدة الأميركيّة مكانة يصعب منافستها في "النظام الدولي"(1)، بالرغم من العوائق التي يمكن أن تعترضها أحيانًا والتي قد تؤثّر على فرص نجاحها. وأهمّ هذه المؤثّرات الداخليّة يأتي الموقع الجغرافي والموارد الطبيعيّة، والمؤثّرات الديمغرافيّة، والهيكليّة البنيويّة بما فيها النظام الأميركي السياسي والإداري والاقتصادي، إضافةً إلى المؤثّرات السياسيّة والدينيّة، والقوّة العسكريّة، والقدرات العلميّة والثقافيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة، وأخيرًا المؤثّرات الشخصيّة المتعلّقة بشخصيّة الرئيس الأميركي.

المطلب الأول: العوامل الطبيعيّة والبشريّة للولايات المتّحدة الأميركيّة

تشكّل العوامل الطبيعيّة والبشريّة مرتكزات السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط، فالموقع الجغرافي الواسع والآمن والسواحل الشرقيّة والغربيّة الطويلة، مع الممرّات المائيّة الداخليّة الصالحة للملاحة، والأراضي الزراعيّة الخصبة والواسعة، والثروات الطبيعيّة الهائلة، ساعدت الولايات المتّحدة الأميركيّة على عدم مواجهة أيّ تحدّيات جغرافيّة جديّة، ومكّنت واشنطن من تخصيص موارد كبيرة للتدخّل الفعّال في أزمات الشرق الأوسط.

أوّلًا: البيئة الطبيعيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة.

أعطت الجغرافيا للولايات المتّحدة الأميركيّة مزايا تفاضليّة ميّزتها عن بقيّة دول العالم. إذ يحتوي حوض "المسيسيبي" فيها، مع سواحلها الشرقيّة والغربيّة على أطول ممرّات مائيّة داخليّة صالحة للملاحة مقارنة ببقيّة دول العالم مجتمعة. ويجعل هذا الأمر كلفة شحن البضائع عبر المياه أقل بكثير من شحنها عبر البر أو الجو، إذ تقلّ كلفة النقل المائي بحوالي 10 إلى 30 مرّة عن النقل البرّي أو الجوّي، إضافةً إلى كون الأنهار لها ضفّتان، وللساحل ضفة واحدة فقط، وهي لا تخضع لتأثير المد والجزر، ما يسهّل إلى حدّ كبير بناء وصيانة المرافئ والبنى التحتيّة الداعمة. وجعل هذا العامل من اليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأميركيّة القوى الاقتصاديّة العالميّة الكبرى في القرون الماضية. كما يعتبر الغرب الأوسط الأميركي، الذي يحتوي هذا الحوض، أكبر أرض زراعيّة متلاصقة في العالم. وتتوزّع على ساحل المحيط الأطلسي الأميركي شبكة موانئ رئيسيّة يبلغ عددها أكثر من عدد موانئ العالم الغربي. ويشكّل الأطلسي والهادئ حاجزين طبيعيّين يعزلان الولايات المتّحدة الأميركيّة عن القوى الآسيويّة والأوروبيّة، كما تفصلها الصحاري عن المكسيك جنوبًا، أمّا شمالًا، فتتولّى البحيرات والغابات فصلها عن المناطق المأهولة في كندا. لذا، تمكّن الأميركيّون بفضل الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه من إنشاء دولة رائدة في العالم. (The Geopolitics of the United States, 2016).

ساعد الموقع الجغرافي الولايات المتّحدة الأميركيّة في وقت مبكّر على قيامها بعدم مواجهة أيّ تحدّيات جغرافيّة جدّيّة. إذ قدّم نظام "الجزيرة العازلة" والأنهار المحليّة خيارات عدّة سمحت للولايات المتّحدة الأميركيّة التي انطلقت من ثلاث عشرة ولاية بالتوسّع الثقافي

(1) يمكن تعريف النظام الدولي بأنّه مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات لها أنماط محدّدة، ويتميّز بإمكانيّة الاتصال والتأثير المتبادل بين الوحدات ضمنه. للمزيد راجع ليلى نقولا، "العلاقات الدوليّة من تأثير القوّة إلى قوّة التأثير"، مكتبة جوزيف عون الحقوقيّة، لبنان، 2020، ص 187.

والاقتصادي السريع أعلى وأسفل الساحل الشرقي. إذ كان السهل الساحلي واسعًا ومزوّدًا بالمياه الصالحة للري والملاحة ما سمح بتوسّع كبير للمدن والأراضي الزراعيّة. فتميّزت الولايات المتّحدة الأميركيّة عن بريطانيا الجزيرة التي أُجبرت على الانفاق الكبير لتعزيز قوّاتها البحريّة لحماية أراضي المملكة ومصالحها، وكذلك عن فرنسا، الدولة ذات السواحل الثلاثة والحدود البريّة المتنوّعة التي أجبرت باريس على التعامل باستمرار مع التهديدات القادمة من اتجاهات متعدّدة، كما تميّزت عن روسيا، تلك البلاد الضخمة التي تعاني من مواسم قصيرة والاضطرار إلى الانفاق الهائل من رأس المال على البنى التحتيّة.(2) وبدلًا من ذلك، عاشت الولايات المتّحدة الأميركيّة في سلام نسبي خلال العقود القليلة الأولى من ولادتها دون الحاجة إلى القلق من أي تحدّيات عسكريّة أو اقتصاديّة جدّيّة، ولذلك لم تضطر إلى الانفاق على بناء قوّة عسكريّة كبيرة، بل عملت الدولة الفتيّة على انفاق كل طاقتها على جعل ذاتها أكثر متانة. فعندما تحوز أي دولة على شبكة نقل مائيّة تغطّي مساحات شاسعة من الأراضي الزراعيّة الخصبة، وتجاور دولتين ضعيفتين نسبة إليها، فلا بدّ من الشهادة على ولادة قوّة عظمى. وهذا ما أجمع عليه العالمان الجغرافيان "ألفرد ماهان" "Alfred Mahan" في نظريّة "الموقع البحري" حيث توقّع للولايات المتّحدة الأميركيّة بموقعها الجغرافي منافسة بريطانيا، و"نيكولاس سبيكمان" "Nicholas Spykman" في نظريّة "الأرض الهامشيّة" الذي أكّد على أهميّة وجود خطوط نقل واتصال خالية من العوائق لقيام الدولة القويّة. (محمّد وليد عبد الرحيم، 2023).

تحظى الولايات المتّحدة الأميركيّة، إضافة إلى الخصائص الجيوبوليتيكيّة للموقع، بالمرتبة الثالثة في العالم من حيث المساحة (9،526،468 كلم2)، وتتمتّع بخطّين ساحليّين كبيرين يوفّران لشعبها الطعام والغذاء والإمدادات على أنواعها، كما يضمّان العديد من الموانئ المنتشرة على طولهما ما يسهّل التجارة الداخليّة والخارجيّة. ويبلغ طول شواطئ الولايات المتّحدة الأميركيّة حوالي الـ153654 كلم، بما في ذلك شواطئ البحيرات الكبرى، وهي تحدّ 26 ولاية من أصل 50 ولاية أميركيّة، ما يعزّز الاتصال والتواصل بين هذه الولايات. How long is the U.S. (shoreline?, 2024). كما تساهم الشواطئ والمحيطات والبحيرات التي تطلّ عليها برفع قدرة الإقتصاد الوطني الأميركي، حيث ساهم الساحل بمبلغ 346 مليار دولار من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2018. ووفّر 3.4 مليون فرصة عمل مساهمًا بـ140 مليار دولار من أجور العمال. (Kimberly Amadeo, 2024). وترتبط هذه الوظائف بالسياحة والترفيه في المحيطات وكذلك استخراج المعادن وبناء القوارب وإنتاج المأكولات البحريّة والنقل البحري والمنشآت البحريّة التي تسهّل التجارة والوصول إلى السوق العالميّة، إضافةً إلى إستخراج المعادن من قاع البحر كالنفط والغاز وغيرها من النشاطات السياحيّة المتنوّعة التي يوفّرها تنوّع الشواطئ. (NOAA Report on the U.S. Marine Economy, 2021).

إضافة إلى ذلك تحوي الولايات المتّحدة الأميركيّة مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة الزراعيّة بفضل انتشار السهول الكبرى التي تبلغ مساحتها حوالي 1300174 كلم2، وهي تمتدّ بين نهر الميسيسيبي وسلسلة جبال "روكي". وتمتاز المنطقة بمناخ معتدل جزئيًّا وبتربتها الخصبة ومياهها الغزيرة، ما جعلها مصدرًا هامًّا للحبوب وخصوصً للقمح حول العالم، مستفيدة من نظام ريّ أمّن جرّ مياه جبال "روكي" إلى السهول الزراعيّة. (Geological Survey Bulletin 1493, 2024). كما تتضمّن أراضي الولايات المتّحدة الأميركيّة كميّات هائلة من النفط والفحم والغاز، وتبلغ القيمة التقديريّة للموارد الطبيعيّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة 45 تريليون دولار، 90٪ منها تقريبًا عبارة عن الفحم، الذي تعتبر الولايات المتّحدة الأميركيّة المنتج الرئيسي له، وتمتلك منذ العام 2020 أكبر احتياطي مؤكّد منه في العالم. وتشمل الموارد الطبيعيّة الأخرى رواسب كبيرة من النحاس والذهب والنفط والغاز الطبيعي، وتشمل القائمة أيضًا الرصاص والموليبدينوم والفوسفات واليورانيوم والبوكسيت والحديد والزئبق والنيكل والبوتاس والفضّة والتنغستن والزنك والنفط والغاز الطبيعي والأخشاب والأراضي الصالحة للزراعة (Craig Anthony, 2024).

تمكّنت الولايات المتّحدة الأميركيّة بعد أن كانت تعتمد على استيراد النفط من الخارج، خصوصًا من المملكة السعوديّة، وبفضل ثورة النفط الصخري والتكسير الهيدروليكي من أن تتصدّر قائمة الدول المنتجة للنفط في العالم. إذ تجاوز إنتاج النفط الخام الأميركي في عام 2018 إنتاج السعوديّة، ولتحافظ على الصدارة منذ ذلك الحين. ويتمّ إنتاج النفط الخام في 32 ولاية أميركيّة إضافةً إلى مياهها الإقليميّة والاقتصاديّة الخالصة. ويأتي حوالي الـ71٪ من إجمالي إنتاج النفط الخام الأميركي من خمس ولايات (تكساس، داكوتا الشماليّة، نيو مكسيكو، أوكلاهوما وكولورادو). وتؤمّن صناعة النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتّحدة الأميركيّة 10.3 مليون وظيفة وتساهم بحوالي 8٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. (Prableen Bajpai, 2024). وتأتي مصادر الطاقة الأميركيّة من: البترول 36٪، والغاز الطبيعي 33٪، والفحم 10٪، والطاقة النوويّة 8٪، والمصادر المتجدّدة بما في ذلك الطاقة الشمسيّة وطاقة الرياح والوقود الحيوي والطاقة الكهرومائيّة التي تشكّل حوالي 13٪ من مصادر الطاقة. (2023-2024 Population Fact Sheet, 2023).

تشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركيّة (EIA) إلى أنّ إجمالي إنتاج النفط في الولايات المتّحدة الأميركيّة بلغ في عام 2023 بلغ حوالي الـ21.91 مليون برميل يوميًّا أي ما يقارب الـ22٪ من إنتاج النفط عالميًّا، مقابل متوسّط استهلاك قارب الـ20.01 مليون برميل يوميًّا أي ما

(2)اعتبر العالم الجغرافي الأميركي نيكولس سبيكمان (1893-1943)، منتقدًا نظريّة "قلب العالم" للعالم الجغرافي البريطاني هارولدماكيندر (1861- 1947)، أنّ الظروف المناخيّة لمنطقة "قلب العالم" والعوائق العديدة فيها تعيق حركة الاتصال والنقل في أرجائها الفسيحة، وتحدّ من تقوية الميزات الاستراتيجيّة الهائلة لمساحتها وتمنع تدعيم وحدتها وقوتها، وتعيق تطوّر امكانيّاتها الاقتصاديّة.

يقارب الـ20٪ من استهلاك النفط عالميًا. بالرغم من ذلك وبهدف المحافظة على الاحتياطات الاستراتيجيّة تستورد الولايات المتّحدة الأميركيّة النفط من دول عدّة، وأكبر الدول المورّدة للنفط إليها هي كندا والمكسيك والمملكة العربيّة السعوديّة وكولومبيا. (United States Demographics, 2024).

يمكن التأكيد أنّ الجغرافيا والجيولوجيا قدّمت للولايات المتّحدة الأميركيّة مميّزات هائلة ساعدتها في بناء اقتصادها الكبير. فالجغرافيا الأميركيّة فريدة بين دول العالم، إذ أنّ أستراليا وكندا فقط لديهما مساحات أرضيّة تقارب مساحتها ولا يحدّهما أعداء، وبالرغم من أنّ مساحة كلّ من الصين وروسيا أكبر من مساحة الولايات المتّحدة الأميركيّة إلّا أنّ التهديدات محدقة بالدولتين ويحدّهما أعداء متعدّدون. والاتحاد الأوروبي لديه حجم مماثل تقريبًا، ولكن ينقصه حكومة وطنيّة واحدة، إذ لم يستطع قيام الاتحاد القضاء على النزعة القوميّة لسكّان دوله. إذًا تميّزت الولايات المتّحدة الأميركيّة بموقع جغرافي آمن بين المحيطين الأطلسي والهادئ، الأمر الذي أكسبها حصانة نسبيّة ضدّ التهديدات العسكريّة المباشرة التي عانت منها القوى العالميّة الأخرى. ما مكّنها من تخصيص موارد أقلّ للدفاع عن أراضيها، وتركيز جهودها على تحقيق أهداف استراتيجيّة خارجيّة بعيدة المدى، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. فالولايات المتّحدة الأميركيّة استطاعت توجيه جزء كبير من ميزانيّتها لبناء قوّة عسكريّة بحريّة وجويّة متفوّقة عالميًا، ما مكّنها من الوصول السريع والفعّال إلى نقاط استراتيجيّة بعيدة مثل الخليج ومضيقي هرمز وباب المندب، والتي تُعد ممرّات حيويّة للاقتصاد العالمي، لا سيّما فيما يتعلّق بموارد الطاقة. ورغم تحوّل الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى دولة مصدّرة للطاقة بسبب التطوّرات التقنيّة الحديثة مثل استخراج النفط الصخري، إلّا أنّ اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط لم يتراجع بشكل كبير، إذ ظلّت معنيّة بأسواق النفط العالميّة لضمان استقرار الاقتصاد العالمي، ومن ثم الاقتصاد الأميركي ذاته. إضافةً إلى منع القوى المنافسة مثل روسيا والصين من تعزيز وجودهما وسيطرتهما على هذه المنطقة بمواردها الحيويّة. من هنا، تحوّلت السياسة الأميركيّة من الاعتماد المباشر على نفط المنطقة، إلى اعتماد أكبر على القوّة الجيوسياسيّة الهادفة لضمان توازن القوى ومنع التوسّع الروسي أو الصيني، وكذلك تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، الذي يُعد تهديدًا مباشرًا لحلفاء الولايات المتّحدة الأميركيّة مثل "إسرائيل" ودول الخليج العربي.

ثانيًا: المؤثّرات الديمغرافيّة

ساهمت المزايا الجيوسياسيّة في جعل الولايات المتّحدة الأميركيّة مقصدًا للمهاجرين من كلّ أصقاع الأرض، إذ قُدِّر في عام 2024 عدد السكّان المولودين في خارجها بنحو الـ47.6 مليون شخص، أو ما يقرب من الـ14٪ من سكّان الولايات المتّحدة الأميركيّة البالغ حوالي 340 مليون نسمة، مع متوسّط العمر فيها 38.1 سنة، وفق إحصاءات العام 2024، وبزيادة سنويّة تقارب الـ0.5٪، وبذلك تحتلّ الولايات المتّحدة الأميركيّة المرتبة الثالثة دوليًا بحوالي 4.23٪ من عدد سكّان العالم. ولقد اتسم معظم الأشخاص الذين أتوا إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة طوال تاريخها بالشجاعة والمرونة اللازمة للبقاء على قيد الحياة في بلد جديد، فساعدوا في خلق ثقافة مبتكرة. (Kimberly Amadeo, 2024) ويعدّ هذا التنوّع الثقافي بمثابة قوّة في المجتمعات إذا تلاقت حول أهداف مشتركة. وعندما تتمّ إدارة التنوّع بشكل جيّد، فإنّه يساهم بتحقيق أفكار جديدة مبنيّة على تجارب مختلفة. لكنّ الأمر يتطلّب الاستعداد للانفتاح وعدم إصدار الأحكام بشأن القيم التي تنتهجها تلك المجموعات. وكان الرئيس "جون كينيدي" "John F. Kennedy"، حفيد المهاجرين الأيرلنديّين، لخّص الأمر جيّدًا عندما وصف أميركا بأنّها "مجتمع من المهاجرين، بدأ كلّ منهم حياته من جديد، على قدم المساواة. هذا هو سرّ أميركا: أمّة من الناس لديهم ذاكرة جديدة للتقاليد القديمة التي يجرؤون على استكشاف حدود جديدة". (Kimberly Amadeo, 2024).

تواجه الولايات المتّحدة الأميركيّة حاليًا تحدّيات اقتصاديّة بسبب الأزمة الديموغرافيّة التي بدأت بالظهور. إذ قدّر معدّل الخصوبة الإجمالي فيها في عام 2023 بنحو 1.7 طفل لكلّ امرأة، وهو أقلّ من معدّل الخصوبة المطلوب للمحافظة على مستويات السكّان، والذي يبلغ 2.1 تقريبًا. (Mike Schneider, 2024). وبذلك لا تنجب الأسر العدد الكافي من الأطفال لضمان النمو السكاني، كما يؤدّي تحسّن الرعاية الصحيّة إلى رفع متوسّط الأعمار. ونتيجة كلّ ذلك أدّت شيخوخة الولايات المتّحدة الأميركيّة، التي تعني أنّ نسبة الأشخاص العاملين أصبحت أقلّ، إلى انخفاض الإنتاجيّة، وإرهاق الميزانيّة الفيدراليّة، وتباطؤ النموّ الاقتصادي. ويتوقّع خبراء الديموغرافيا أن تستمرّ معدّلات المواليد في الانخفاض، وأن يصل متوسّط العمر المتوقّع إلى مستويات عالية جديدة، وأن يتباطأ النموّ السكّاني إلى مستويات أدنى. وفي هذه البيئة، قد يلجأ صنّاع السياسات إلى سياسة الهجرة للتخفيف من الآثار السلبيّة الناجمة عن تعثّر النموّ السكّاني، بهدف تعزيز قوّة العمل وتحقيق النموّ الاقتصادي. (Justis Antonioli, Jack Malde, 2024).

تسبّبت الهجرة والولادات في صفوف المهاجرين إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة في استمرار التزايد السريع لسكّانها، فتضاعف عدد المهاجرين إليها والمولودين في الخارج من حوالي 20 مليونًا في عام 1990 إلى أكثر من 47 مليونًا في عام 2024. ويعتبر النموّ السكّاني أسرع بين الأقليّات إجمالاً، ويتميّز المجتمع الأميركي بتنوّع الأجناس والأعراق. إذ يتوزّع سكّان الولايات المتّحدة الأميركيّة وفق إحصاءات عام 2020 على العديد من المجموعات العرقيّة أو الإثنيّة، والأكثر انتشارًا هم السكّان البيض من غير اللاتينيّين بنسبة 57.8٪، والتي انخفضت من 63.7٪ في عام 2010. ويشكّل السكّان من أصل إسباني أو لاتيني ثاني أكبر مجموعة عرقيّة أو إثنيّة بنسبة 18.7٪ من إجمالي السكّان. والأميركيّون من

أصل أفريقي يشكّلون ثالث أكبر مجموعة بنسبة 12.1٪. وتشكّل المجموعات العرقيّة والإثنيّة المتبقيّة مجتمعةً 11.4٪ من إجمالي السكّان. (Census, 2024).

كما يتوقّع أن ينخفض عدد السكّان البيض من غير اللاتينيّين إلى ما دون الـ50٪ بحلول عام 2045 بسبب ازدياد معدّلات الهجرة إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة وانخفاض معدّلات الولادات لديهم. أمّا من حيث أعداد التابعين للديانات وفق إحصاءات 2023-2024، فيبلغ عدد المسيحيّين حوالي الـ62٪ يتوزّعون على مذاهب البروتستانت بحوالي الـ40٪، والكاثوليك بـ19٪، المورمون 2٪، وأورثوذكس 1٪، أمّا اليهود فـ2٪، والمسلمين 1٪، الهندوس والبوذيّين والسيخ 2٪، وأتباع الديانات الأخرى حوالي الـ4٪، والذين لا ينتسبون إلى أيّ ديانة 29٪. (PEW Research Center, 2024). وميّز هذا التنوّع الولايات المتّحدة الأميركيّة إذ جعلها مثالًا للتعايش والتعدّد والقدرة على ادماج الجميع في دولة واحدة ونظام واحد، بفضل التركيز على أنّ الديمقراطيّة واحترام الحريّات والعدالة وحقوق الإنسان هي القيم التي يتشارك فيها المجتمع الأميركي. وهذا ما جعله الأميركيّون ذريعة للتدخّل بالدول الأخرى تحت حجّة المطالبة بتعميمه على جميع الدول والمجتمعات.

أظهرت التحدّيات المتأتّية عن التغيّرات الديمغرافيّة تغيّرات في الرأي العام الأميركي، فاستطلاعات الرأي أكّدت وجود شكوك عميقة حول فاعليّة قيادة الولايات المتّحدة الأميركيّة للعالم، وكفاءة الحكومة في واشنطن، وقيمة التعاون الدولي. ووجدت دراسة أجراها مركز "بيو" عام 2024 أنّ 4٪ فقط من البالغين الأميركيّين يعبّرون عن ثقة حقيقيّة في النظام السياسي الأميركي، ويقول 16٪ فقط إنّهم "يثقون بالحكومة الفيدراليّة دائمًا أو في معظم الأوقات". (Pew Research Center, 2024). وفي استطلاع مجلس شيكاغو لعام 2023، انخفض دعم الأميركيّين لدورٍ نشطٍ للولايات المتّحدة الأميركيّة في الشؤون العالميّة من الـ70٪ في عام 2018 إلى حوالي الـ57٪ عام 2023، وكان الانخفاض أكثر وضوحًا بين مؤيّدي الحزب الجمهوري. (Stephen J. Hadley, Richard Fontaine, 2024).

يشعر العديد من الأميركيّين، حاليًا، بأنّهم ضحايا العولمة، وبالتهديدات الناتجة عن الهجرة غير الشرعيّة، وبعدم احترامهم من قِبَل النخب المتميّزة، وتخلّي قادتهم عنهم. ويشعر الأميركيّون بالقلق إزاء القدرة على تحمّل تكاليف الرعاية الصحيّة وتعليم أطفالهم، ويعانون من آثار التضخّم، ويتساءلون عن الأمن الوظيفي وسط التغيّر التكنولوجي. وهم قلقون من حدّة المنافسة العالميّة، والسياسات الاقتصاديّة المتهمة بوضع الأعباء على الشرائح الفقيرة من السكّان. (Stephen J. Hadley, Richard Fontaine, 2024). وتتجلّى هذه المشاكل الداخليّة خصوصًا تلك الناتجة عن الهجرة غير الشرعيّة بفوضى متزايدة على الحدود الأميركيّة-المكسيكيّة. وبالرغم من ذلك لم يستطع النظام الأميركي إيجاد حلول مستدامة يتّفق عليها الديمقراطيّون والجمهوريّون تحدّ من الهجرة ومن مستويات الديون التي تهدّد الاستقرار المالي التي تلازمه منذ عقود.

إذًا لا بدّ أن تؤدّي التغييرات الديمغرافيّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى تغييرات بالنسبة للقضايا العالميّة ومنها قضايا الشرق الأوسط، وإذا كانت الولايات المتّحدة الأميركيّة دائمًا تزدهر في بيئة دوليّة ملائمة ووحدة داخليّة، إلّا أنّه من المستبعد حاليًا أن تستطيع واشنطن ضمان تحقيق أيّ منهما. إذ أنّ الأزمات الخارجيّة متعدّدة ومتزايدة، وتتراوح من الحروب في أوروبا والشرق الأوسط إلى التحدّي الصيني والروسي وحلفائهما ككوريا الشماليّة وإيران. كما تبشّر الانتخابات الرئاسيّة عام 2024 بمزيد من الانقسام بين الأميركيّين، ما يرجّح أن يشغلها عن تحقيق ما تطمح إليه في قيادة العالم.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة والثقافيّة والشخصيّة

تساهم العوامل الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة والثقافيّة والشخصيّة مجتمعةً في رسم السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط. فمن الناحية الاقتصاديّة، تولي الولايات المتّحدة الأميركيّة أهميّة قصوى لضمان تدفّق النفط واستقرار الأسواق العالميّة. أمّا على الصعيد السياسي، فالحفاظ على أمن "إسرائيل" ودعم الأنظمة الحليفة تشكّل ركائز السياسة الأميركيّة في المنطقة. وتلعب المؤسّسة العسكريّة، من خلال القواعد المنتشرة في الخليج، دورًا محوريًّا في تشكيل القدرات الردعيّة بمواجهة خصومها، كما تؤثّر الثقافة الأميركيّة وشخصيّة الرئيس الأميركي في أسلوب التعاطي مع ملفّات المنطقة.

أوّلًا: العوامل الاقتصاديّة

تعتبر العوامل الاقتصاديّة من أهم المؤثّرات في صناعة السياسة الخارجيّة لأي دولة وخصوصًا الولايات المتّحدة الأميركيّة المتربعة على قمّة الدول الكبرى في الاقتصاد العالمي، والساعية لاحتواء الدول المنافسة وفي طليعتها الصين. فالسياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة ترسم بشكل كبير من خلال الاتفاقيّات التجاريّة والأولويّات الاقتصاديّة والاتجاهات الاقتصاديّة العالميّة. ولعلّ العلاقة بين الولايات المتّحدة الأميركيّة والصين تشكّل الحالة الأهم حول كيفيّة تأثير المصالح التجاريّة والاقتصاديّة على قرارات السياسة الخارجيّة. فبرزت الصين كقوّة اقتصادية مهمّة على الساحة الدوليّة، ما دفع الولايات المتّحدة الأميركيّة للشعور بالقلق إزاء ممارساتها وسياساتها الاقتصاديّة. إذ أثّرت الاختلالات التجاريّة، والصراعات القانونيّة حول الملكيّة الفكريّة، والأزمات الناتجة عن الغزو الصيني للأسواق العالميّة، بما فيها أسواق الولايات المتّحدة الأميركيّة ذاتها، بشكل كبير على كيفيّة تعامل واشنطن مع بكين على المستوى الدولي. فالحرب التجاريّة التي شنتها الإدارة الأميركيّة

خصوصًا مع إدارة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" "Donald Trump" والتي تستكمل مع إدارة الرئيس "جو بايدن" "joe biden" والمحاولات المبذولة لإعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي للتخفيف من الصعود الصيني، تسلّط الضوء على أهميّة العوامل الاقتصاديّة في السياسة الخارجيّة، فيمكن للشركات والمنظمات الكبرى ذات المصالح الاقتصاديّة ممارسة ضغوط كبيرة على الإدارات الأميركيّة لتبنّي تدابير من شأنها حماية النمو والاستقرار الاقتصاديين. وتُظهِر العلاقات السياسيّة الدوليّة مدى التعقيد الذي تتفاعل به المصالح الاقتصاديّة وخيارات السياسة الخارجيّة. (Oleksandra Mamchii, 2023).

يشكّل الاعتماد على الموارد محور الاهتمامات الاقتصاديّة في السياسة الأميركيّة الخارجيّة، وخصوصًا الاعتماد على موارد الطاقة، الذي يمكن أن يؤثّر بشكل كبير على السياسة الخارجيّة لواشنطن كما على العلاقات الدوليّة كافّة. فتاريخيًّا، أثّر اعتماد الولايات المتّحدة الأميركيّة على واردات نفط الشرق الأوسط على خيارات سياستها الخارجيّة في المنطقة، إذ كان الدافع وراء انخراط الولايات المتّحدة الأميركيّة في سياسات الشرق الأوسط هو ضمان الوصول إلى إمدادات نفط موثوقة وآمنة. وأظهرت أزمة النفط عام 1973، الناجمة عن الحظر الذي فرضته منظّمة "أوبك" "OPEC"(3)، ضعف البلدان التي تعتمد على استيراد النفط وأظهرت أهميّة أمن الموارد في العلاقات الدوليّة. لقد كان التدخّل الأميركي في الشرق الأوسط، بما في ذلك العمليّات العسكرية والمبادرات الدبلوماسيّة، محرّكًا رئيسيًّا لحماية مصالحها النفطيّة.

ثانيًا: الهيكليّة البنيويّة

يرتكز النظام السياسي في الولايات المتّحدة الأميركيّة على الدستور الذي تم إقراره في عام 1787. وتمّ بموجبه توزيع السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة، وتحديد صلاحيّات كلّ منها، وكيفيّة الفصل بينها وطريقة تعاونها. ويقوم النظام السياسي في الولايات المتّحدة الأميركيّة على أساس أحاديّة السلطة التنفيذيّة المتمثّلة بالرئيس الذي يُنتخب من "الشعب" كلّ 4 سنوات، ويتولّى رئاسة الدولة والحكومة معًا. فلا وجود للحكومة بالمعنى البرلماني، إذ يقتصر دور الوزراء على معاونة رئيس الجمهوريّة وتنفيذ سياسته، وهو من يقوم بترشيحهم وعزلهم ولا يملك الكونغرس صلاحيّة مساءلتهم وعزلهم بالرغم من امتلاكه حقّ الموافقة على تعيين الوزراء المرشّحين من قبل الرئيس. فرئيس الجمهوريّة في هذا النظام هو الذي يتولّى وضع وتنفيذ السياسات العامّة للدولة، بموجب صلاحيّات واسعة حدّدها الدستور الأميركي. وبهذا يُعتبر النظام السياسي الأميركي مثالًا للنظم السياسيّة الرئاسيّة، الذي يتبنّى مبدأ الفصل بين السلطات حيث تقوم كلّ سلطة بممارسة مهامها مستقلّة عن السلطات الأخرى ومن دون التدخّل في صلاحيّات بعضها البعض. فلا يمكن للكونغرس عمليًّا سحب الثقة من رئيس الجمهوريّة أو عزله، ولا يتمتّع الرئيس بدوره بصلاحيّة حلّ الكونغرس، وبالتالي لا يتحكّم أيّ منهما بالأخر إنّما توجد علاقة تأثير وتأثّر بين السلطتين. (فتّاح شباح، 2017).

تتمتّع كلّ ولاية من الولايات المتّحدة الأميركيّة بحكومة فيدراليّة يقودها "حاكم" يتولّى السلطة التنفيذيّة على مستوى الولاية. وتضع المجالس التشريعيّة في الولايات قوانين خاصة بولايتها. كما توجد حكومات محليّة داخل المقاطعات والمدن والبلدات تتولّى بعض الخدمات العامّة مثل التعليم والسلامة العامّة والبنية التحتيّة. ويهيمن على الحياة السياسيّة الأميركيّة الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. وهي تختلف في الأيديولوجيّة والسياسات والأولويّات. (دستور الولايات المتّحدة، 1787).

تناط السلطات التشريعيّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة بالـ"كونغرس" "Congress"، الذي يتألّف من مجلسين الأوّل للشيوخ والآخر للنوّاب. ويتألّف مجلس النوّاب من أعضاء ينتخبون كلّ سنتين من قبل الشعب بحسب عدد سكّان كلّ ولاية، الذي يتمّ إحصاؤه كلّ عشر سنوات، على أن يكون لكلّ ولاية نائب واحد على الأقلّ. أمّا مجلس الشيوخ فيتألّف من شيخين عن كلّ ولاية لمدة ست سنوات. ويُقسّم أعضاء مجلس الشيوخ إلى ثلاث فئات بحيث يُجرى انتخاب كلّ فئة مرّة كلّ سنتين. ويكون نائب رئيس الولايات المتّحدة الأميركيّة رئيسًا لمجلس الشيوخ، ولكنّه لا يدلي بصوته ما لم تتعادل الأصوات. ولمجلس الشيوخ وحده سلطة محاكمة الرئيس الأميركي وأعضاء السلطة التشريعيّة، على أن يترأّس رئيس المحكمة العليا جلسات المحاكمة. ولا يدان أيّ متّهم بالأحكام التي لا تتعدّى العزل من المنصب، إلّا بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين. وللكونغرس الأميركي صلاحيّة سنّ القوانين، والموافقة على الميزانيّات، والمعاهدات، وإعلان الحرب، وإنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها. وأنيطت السلطة القضائيّة بموجب الدستور بالمحكمة العليا هي أعلى محكمة في الدولة، وهي التي تقوم بتفسير الدستور ومراجعة القوانين للتأكّد من دستوريتها، أمّا المحاكم الفيدراليّة فتتولّى قضايا محدّدة. (دستور الولايات المتّحدة، 1787).

يؤثّر النظام السياسي في الولايات المتّحدة الأميركيّة بشكل كبير على سياستها الخارجيّة، بما فيها سياستها في الشرق الأوسط. فالرئيس الأميركي بصلاحيّاته الواسعة يلعب دورًا مركزيًا في صنع السياسة الخارجيّة، إذ يستطيع اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة فيما يتعلّق بالتدخّل العسكري، كما حصل في التدخّلات في العراق وسوريا وضدّ داعش أو بضرب القوّات الإيرانيّة وحلفائها ولو بشكل محدود. أو عبر المبادرات الدبلوماسيّة والتوسّط لإبرام اتفاقيّات دوليّة، مثل اتفاقيات "كامب دايفيد" في عهد الرئيس جيمي كارتر أو الاتفاق النووي الإيراني في عهد

(3)منظّمة الدول المصدّرة للنفط (Organization of the Petroleum Exporting Countries) وتُختصر بـOPEC، هي منظّمة حكوميّة دوليّة مكوّنة من 13 دولة. ومقرّها الرئيسي في فيينا. وتتمثل مهمّتها المعلنة في "تنسيق السياسات النفطيّة للدول الأعضاء وتوحيدها، وضمان استقرار أسواق النفط".

الرئيس "باراك أوباما" أو "اتفاقيّات إبراهيم" في عهد الرئيس "دونالد ترامب". وكذلك يتمتّع الكونجرس بنفوذ كبير على السياسة الخارجيّة من خلال سلطاته التشريعيّة وقوانين الميزانيّة مثل فرض عقوبات على إيران أو دول أخرى في المنطقة. أو تقديم المساعدات الخارجيّة والتمويل العسكري كما حصل في المساعدات التي قدّمتها الإدارة الأميركيّة لكلّ من أوكرانيا و"إسرائيل". وبما أنّ أعضاء الكونغرس يمثلّون مختلف فئات الشعب الأميركي، فإنّهم يدّعون حماية مصالح الفئات التي يمثّلونها وفي طليعتها الفئات الصناعيّة والتجاريّة النافذة، وبسبب حاجة الحملات الانتخابيّة الرئاسيّة والنيابيّة لرؤوس الأموال وفق القانون الانتخابي الأميركي، أصبحت صناعة القرار الأميركي عرضة لضغوط أصحاب الشركات الصناعيّة والتجاريّة والمؤسّسات الماليّة والإعلاميّة، وفي طليعتهم أعضاء اللوبي الصهيوني الذي يسعى لتبنّي الولايات المتّحدة الأميركيّة لسياسات خارجيّة تتلاءم مع مصالح وتخدم أهدافه، وذلك بالترغيب من خلال دعم الحملات الانتخابيّة للرئيس وأعضاء الكونغرس المؤيّدين له، كما تتمّ عمليات الترهيب بعرقلة المرشّحين لأي منصب ممّن لا يحظون برضى اللوبي الصهيوني عبر تأليب الرأي العام ضدّهم بمختلف الأساليب الإعلاميّة والماليّة. (محمّد ربيع، 2021).

ثالثًا: المؤثّرات العسكريّة

تسعى السياسة الخارجيّة الأميركيّة منذ تأسيسها دائمًا إلى تحقيق المصلحة الوطنيّة الأميركيّة العليا، والتي تمحورت حول القيم، القوّة والتجارة، أي حول الدين والقوّة والثروة، وذلك في إطار تحالف بين رجال الدين ورجال السياسة ورجال المال، والذي شكّل الخلفيّة الفكريّة للمصلحة الوطنيّة العليا للولايات المتّحدة الأميركيّة. إلّا "القوّة"، بعد الحرب الباردة وأثر أحداث 11 أيلول 2001، أُعتبرت المركز الأساس للسياسة الأميركيّة الخارجيّة حول العالم، فواشنطن اعتبرت أنّ المصالح الأميركيّة لا تتحقّق إلّا بالقوّة وحتّى أنّ القيم الأميركيّة لا يمكن نشرها إلّا بالقوّة، ويبدو أنّ استخدام القوّة العسكريّة في تحقيق الولايات المتّحدة الأميركيّة لأهدافها الخارجيّة ما زال يشكل جوهر العلاقات الدوليّة فالإدارات الأميركيّة تفضّل العمل المنفرد وترفض أيّ معوّقات لقوّتها، ووجدت في نهايةالحرب الباردة، ثمّ في حرب الخليج وأحداث 11 أيلول 2001 الفرصة لتحقيق مصالحها التي تعكس تلاقي مصالح اليمين المتطرّف والشركات النفطيّة والمجمّع الصناعي العسكري في تجاهل تام للاعتبارات الأخرى كافّة. (ليلة مداني، 2014).

يشكّل كلّ من العراق، سوريا، أفغانستان، هايتي، البوسنة، ليبيا، الصومال، ليبيريا، كرواتيا، وغيرها من الدول وخصوصًا في الشرق الأوسط أمثلة حاسمة حول تنامي التدخّل الأميركي العسكري حول العالم. فقائمة الدول التي انخرطت فيها القوّات العسكريّة الأميركيّة على مدى العقود الماضية طويلة، والملاحظ أنّ اعتماد الولايات المتّحدة الأميركيّة على القوة العسكرية تزايد منذ نهاية الحرب الباردة أكثر من أيّ وقت مضى، وحتّى أكثر ممّا ينبغي لها، ولأسباب مختلفة. إذ تحوّلت الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى نهج "القوّة أوّلاً" في السياسة الخارجيّة، أي تفضيل استخدام عنصر القوّة على غيره من عناصر القوّة الوطنيّة، فبالرغم من أنّ السياسة الخارجيّة التقليديّة تفكّر في الدبلوماسيّة أوّلًا واستخدام القوّة أخيرًا، نرى أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة تعتمد بشكل كبير على "سياسة استخدام القوّة"، ومع ارتفاع ميزانيّات وزارة الدفاع الأميركيّة، ظلّت ميزانيّة وزارة الخارجيّة، التي تموّل الجهود الدبلوماسيّة، ثابتة لا تتجاوز الـ5٪ فقط ممّا يتم إنفاقه على وزارة الدفاع (Heather Stephenson, 2023).

إذًا تمتّعت الولايات المتّحدة الأميركيّة بعد انتهاء الحرب الباردة، بالتفوّق العسكري ولجأت بشكل غير مسبوق إلى استعمال الأنشطة العسكريّة للدفاع عن مصالحها مدّعية نشر القيم الليبراليّة في الخارج. وبرّرت تدخّلها العسكري حول العالم وخصوصًا في الشرق الأوسط بدوافع "إنسانيّة"، حتّى دون الحصول على إذن من الأمم المتّحدة. ومع ذلك، فإنّ هذا الاعتماد المتزايد على القوّة العسكريّة، إضافةً إلى تغطيتها اعتداءات حليفتها "إسرائيل" على قطاع غزّة كان له أثار سلبيّة. إذ توتّرت علاقات واشنطن مع حلفائها الذين بدأوا يرزحون تحت أعباء الأوضاع الاقتصاديّة الناتجة عن الحروب الأميركيّة حول العالم. وفي مواجهة الصين وروسيا وحلفائهما وفي طليعتهم إيران، تستعدّ الولايات المتّحدة الأميركيّة لعصر جديد من المنافسة الطويلة الأمد التي ستتطلّب طرق مبتكرة تصون المصالح الأميركيّة من تحدّي الخصوم، وقد لا تكون القوّة العسكريّة من الوسائل المتاحة. لذا يُنظر إلى دبلوماسيّة "الواقعيّة الدفاعيّة"، التي تستخدم الجيوش للردع، على أنّها الأداة الأفعل لتحقيق المصالح العليا. (Barry Blechman, 2024).

رابعًا: المؤثّرات الثقافيّة

تعتبر الولايات المتّحدة الأميركيّة فريدة في نشأتها التاريخيّة وفق مؤسّسيها مقارنةً مع الدول الأوروبيّة. فهي حديثة في صناعة تاريخها، إذ كانت كـ"لوح أبيض" يمكن أن يُدوّن عليه تاريخ جديد، فالمهاجرون المؤسّسون هم من صنعوا تاريخًا لأرض بلا تاريخ. فكانت وطنيتهم متجذّرة في الأفكار لا برابطة الدم، وفي القانون أي العقد الاجتماعي الذي وضعوه ولا برابطة النسب، وفي رغبتهم بالمواطنة التطوعيّة النابعة من الذات لا بالجذور المنسوبة، وفي الإيمان بدستور وحّد أفراد وجماعات مختلفة المذاهب لا في معتقد ديني أو طائفي يعمل على تفرقتهم، فكان عامل المصلحة المشتركة وإرادة البقاء الرابط الذي اتفق عليه الجميع. وممّا لا شك فيه أنّ العامل الديني، المرتكز على المذهب البروتستانتي، نجح في

تعزيز الوحدة بين أجناس بشرية متنوّعة، وكان للتوازن بين الوظيفة السياسيّة (تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع والسلطة) والوظيفة الدينيّة (تنظيم علاقة الفرد بالخالق) الأثر الكبير في خلق "مجتمع مثالي"، إذ ساهم العامل الديني والمذهب البروتستانتي المرتكز على "أرض الميعاد" و"الاختيار الإلهي" و"أميركا المكلّفة بإنجاز رسالة عالميّة" في بناء قوّة المجتمع الداخليّة، وخلق قناعات راسخة لفكرة الاستثنائيّة الأميركيّة، والتطلّع إلى دور ومكانة قياديّة في الخارج. (عبد القادر فهمي، 2009).

إضافةً إلى ذلك، لعبت الأفكار والمبادئ التي جاء بها عصر النهضة كالحرّيّة الفرديّة والفلسفة الاقتصاديّة والسياسيّة، المرتكزة على الفكر الليبرالي القائم على حرّيّة التجارة والسوق الحرّة، دورًا كبيرًا في وضع الأسس لقيام اقتصاد متين. وما ساعد في إنجاح تلك الجهود العزلة الجغرافيّة التي أبقت الولايات المتّحدة الأميركيّة، ولعقود من الزمن، بعيدة عن أزمات القارة الأوروبيّة وحروبها العسكريّة، لتخرج مع بداية القرن العشرين قوّة اقتصاديّة وعسكريّة، أسهمت، خصوصًا أثناء الحرب العالميّة الثانية وما بعدها، في هزيمة قوى المحور أي ألمانيا، وإيطاليا، واليابان المتحالفة ضدّ كلّ من فرنسا وبريطانيا، وإعادة بناء القوى المتضرّرة من الحرب في أضخم مشروع عرفه الغرب هو مشروع مارشال "Marshall Plan"(4).

يعتبر كلّ من الفكر السياسي المحافظ والليبراليّة الكلاسيكيّة أكثر الأفكار الأيديولوجيّة تأثيرًا في الفكر السياسي والمجتمعي الأميركي. إذ يروّج الفكر الليبرالي لأفكار الحريّة والعدالة والمساواة والاقتصاد القائم على حريّة التجارة، مع ضرورة بناء شبكة من الأمان الإجتماعي، وهو يتمثّل بالحزب الديمقراطي. أما الفكر المحافظ فيتميّز باحترام التقاليد الأميركيّة، ودعم القيم المسيحيّة، ونشر أفكار الاستثنائيّة الأميركيّة ورسالتها العالميّة، ومناهضة الشيوعيّين، والدفاع عن الثقافة الغربيّة من التهديدات المختلفة، وهو يتمثّل بالحزب الجمهوري. وتشمل المراجع الأكثر أهميّة لكلا الفكرين في الحياة السياسيّة الأميركيّة، وثيقة إعلان الاستقلال عام 1776، والدستور الأميركي الذي صدر عام 1787، والأوراق الفدراليّة عام 1787،(5) وشرعة الحقوق 1791،(6) وخطاب غيتيسبيرغ "Gettysburg Address" للرئيس لنكولن "Lincoln" عام 1863.(7) هذه الوثائق تتضمّن مبادئ أساسيّة بنيت عليها الحياة السياسيّة الأميركيّة في الداخل، ويجمع عليها كلا الفكرين المحافظ والليبرالي، وأهمّها الديمقراطيّة والمساواة أمام القانون، وحريّة الدين والتعبير، ومعارضة الفساد السياسي، إضافةً إلى الإتفاق على الواجبات المدنيّة، أي ضرورة أن يتحمّل المواطنون مسؤوليّة فهم نشاطات الحكومة ودعمها والمشاركة في الإنتخابات ودفع الضرائب وأداء الخدمة العسكريّة.

لا يعكس شعار الحريّة والسلام والديمقراطيّة حقيقة السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة. فهذه الشعارات ليست غالبًا سوى ممارسات تقليديّة حرص الخطاب السياسي الأميركي على استعمالها بغية استقطاب الرأي العام الداخلي أو العالمي لقضايا سياسيّة نفعيّة للإدارات الأميركيّة، لتعبّر بالتالي عن سياسة براغماتيّة أكثر من كونها أخلاقيّة. إذ ليس من المنطق أن تكون كلّ قضايا وأزمات العالم من صنع محور الشر(8) وأن تمثّل الولايات المتّحدة الأميركيّة وحدها قوّة الحقّ والفضيلة، ولقد أثبتت السوابق التاريخيّة أنّ القوى المهيمنة هي مصدر الخطر والأكثر إثارةً للهاجس الأمني عند الآخرين، فالاختلال في توازن القوّة يشكّل عاملًا مغريًا للقوى الكبرى لفرض هيمنتها. وهذا ما يفسّر سبب تبنّي الولايات المتّحدة الأميركيّة استراتيجيّات وعقائد عسكريّة متشدّدة، بما فيها عقيدة الحرب الوقائيّة، ما يثير الهواجس الأمنيّة لدى الكثير من دول العالم، وبالتالي يهدّد الاستقرار والأمن الدوليّين. وبينما تدّعي "الاستثنائيّة الأميركيّة" المثاليّة في سياستها الخارجيّة، تبقى وفق منظّري المدرسة الواقعيّة من أمثال هانس موركانثو "HansMorgenthau" وجورج كينان "F. Kennan George" وهنري كيسنجر "Henry Kissinger"، مصدر قلق بالنسبة للكثير من شعوب ودول العالم.

إذًا تشكّل الهويّة الوطنيّة الأميركيّة المبنيّة على الموروثات الثقافيّة والدينيّة مرجعًا أساسيًّا لسياستها الخارجيّة، لا سيّما في الشرق الأوسط. وترتكز هذه الهويّة على الموروث "البروتستانتي" خصوصًا عبر مفاهيم "أرض الميعاد" و"الاختيار الإلهي"، ما يفسّر العلاقة الأيديولوجيّة مع "إسرائيل"، كتجسيد معاصر لـ"أرض الميعاد"، وهذا ما جعل الدعم الأميركي لـ"الحليف الأقرب" مطلقًا وأبعد من منطق

(4) مشروع مارشال هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالميّة الثانية ووزير الخارجيّة الأميركي عام 1947 والقاضي بإنفاق 12.9925 مليار دولار أميركي لإعادة اعمار وتنمية الاقتصاد والمصانع الاوروبيّة.

(5)الأوراق الفدراليّة هي مجموعة من 85 مقالًا كتبها ألكسندر هاميلتون وجيمس ماديسون وجون جاي تحت الاسم المستعار "Publius" للترويج للتصديق على دستور الولايات المتّحدة.

(6) شرعة الحقوق، التي تسمى أحيانًا إعلان الحقوق أو ميثاق الحقوق، هي قائمة بأهم الحقوق لمواطني الدولة، والتي وضعت عام 1776 وتم التصديق عليها عام 1791.

(7) خطاب جيتيسبيرغ هو خطاب ألقاه الرئيس الأميركي أبراهام لينكولن خلال الحرب الأهليّة الأميركيّة كإهداء لمقبرة الجنود الوطنية في مدينة جيتيسبيرغ في ولاية بنسلفانيا.

(8) محور الشر (Axis of Evil) هي عبارة أطلقها الرئيس الأميركي جورج و. بوش ابتداءً من العام 2002 ليصف به حكومات كل من: العراق، وإيران، وكوريا الشماليّة، متّهمًا إيّاها بدعم الإرهاب والسعي لشراء أسلحة الدمار الشامل.

التحالفات التقليديّة القائمة على المصالح المشتركة. كما برّرت فكرة "الاستثنائيّة الأميركيّة" التدخّلات السياسيّة والعسكريّة بوصفها سياسات هادفة لتحرير المجتمعات التي تخضع لأنظمة "دكتاتوريّة"، لذا ساهمت "الليبراليّة" في ترسيخ الهيمنة الأميركيّة عبر محاولة تصدير نماذج "الأنظمة الديمقراطيّة" والرأسماليّة، دون مراعاة للفروقات الثقافيّة والاجتماعيّة في المجتمعات الشرق أوسطيّة. وبالمقابل، سمحت "البراغماتيّة" بشراكات إقليميّة مع "أنظمة سلطويّة" في محاولة لضمان الاستقرار الجيوسياسي وحماية المصالح الأميركيّة، ما كشف عن تباين واسع بين الخطاب القيمي والممارسة الواقعيّة في سياسة واشنطن الخارجيّة في الشرق الأوسط.

خامسًا: المؤثّرات الشخصيّة المتعلّقة بشخصيّة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"

تتّسم شخصيّة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" بمزيج من النرجسيّة، والاندفاعيّة، والنزعة السلطويّة، إذ يميل إلى الهيمنة والاستعراض المفرط، ما انعكس بمركزيّة عالية في أسلوبه بالحكم خلال ولايتيه الرئاسيّتين. وصنّفه عدد من العلماء النفسيّين ضمن نموذج "النرجسية الخبيثة" (malignant narcissism)، الذي يجمع بين الغرور، والعدوانيّة، وانعدام التعاطف، ما يفسّر كثيرًا من قراراته وردود أفعاله غير التقليديّة. (Jessica Glenza, 2024). ويؤكّد تحليل لشخصيّة ترامب وجود مؤشّرات لحبّ السيطرة، والتقليل من شأن الآخرين، والسعي المتواصل وراء الإعجاب والولاء الشخصي، ما انعكس على نمط تعييناته السياسيّة والتغيير السريع فيها، ورفضه للنقد الإعلامي والمؤسّساتي. كما تتّصف شخصيّة الرئيس ترامب بأنّه طموح يسعى لتحقيق النجاح الشخصي، مع ميول استغلاليّة تتجلّى في سعيه المستمرّ للتقدير والاعتراف، حتّى على حساب الآخرين. فهو يُظهر رغبة قويّة في السيطرة على المواقف والأشخاص، مع ميل لتوجيه الآخرين وفرض أرائه، ما يعكس سلوكًا سلطويًا في أحيان كثيرة. كما يتميّز بشخصيّة اجتماعيّة محبّة للظهور، مع ميل لاتخاذ قرارات سريعة دون تفكير عميق، ما يؤدّي أحيانًا إلى سلوكيّات غير متوقّعة، إذ يُظهر استعدادًا لتحّمل المخاطر وتحدّي الأعراف، ما يعكس روحًا مغامرة في تعامله مع القضايا المختلفة. (Eric W. Dolan, 2025).

تميّزت إدارة الرئيس ترامب بإعادة تعريف "المصلحة القوميّة" بشكل أحادي وبراغماتي، حيث تبنّى شعار "أميركا أولًا" (America First)، في ولايته الثانية، مركّزًا على المصالح الاقتصاديّة والأمنيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة، مع تقليل التركيز على حقوق الإنسان والديمقراطيّة في العلاقات الدوليّة، الأمر الذي ترجم بانسحابات متكرّرة من الاتفاقيّات الدوليّة ورفض الالتزامات المتعدّدة الأطراف. كما استخدم خطابًا شعبويًّا يعتمد على تبسيط القضايا، وتوجيه اللوم للخصوم، وإثارة المشاعر الوطنيّة، ما ساهم في تعميق الانقسامات السياسيّة والاجتماعيّة، وجعل منه نموذجًا مُلهمًا لتيّارات اليمين القومي المتطرّف عالميًّا. (David Pilling, 2025). وهاجم وسائل الإعلام بشكل متكرّر، واصفًا بعضها بـ"أعداء الشعب"، ما أدّى إلى توتّر في العلاقات بين الرئاسة والصحافة. كما أجرى تغييرات واسعة في المناصب الحكوميّة، مستبدلًا المسؤولين الذين لا يتّفقون مع توجّهاته، الأمر الذي يثير أضعف ثقة الأميركيّين بالمؤسّسات الفيدراليّة (Views of Trump, 2024). وتشير هذه السلوكيّات إلى أنّنا أمام زعامة تعيد تعريف مفهوم القيادة السياسيّة في الديمقراطيّة الليبراليّة عبر تمركز القائد في قلب السلطة، ما يدفع بالباحثين إلى إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للشرعيّة في ظل الأنظمة الديمقراطيّة.

تركت السمات الشخصيّة للرئيس الأميركي دونالد ترامب، وخاصّة النرجسيّة، الاندفاع، والنزعة السلطويّة، بصمات واضحة في صياغة سياساته الخارجيّة تجاه العالم والشرق الأوسط خصوصًا، فلم تكن مواقفه مجرّد انعكاس لمصالح الدولة، بل كانت امتدادًا لطباعه. وتجلّت الانعكاسات في قراراته التي اتّسمت بالانفراديّة متجاوزةً الأعراف الدبلوماسيّة التقليديّة، فـ"الاتفاقات الإبراهيميّة"، لم تبنَ على رؤية شاملة، بل على منطق رجل الأعمال الباحث عن صفقة تزيد من شعبيّته. كما ركّزت مقاربته للعلاقات الأميركيّة في المنطقة على الصفقات الاقتصاديّة وتعزيز التحالفات مع "الدول النفطيّة"، آخرها عقده لصفقات بتريليونات الدولارات مع السعوديّة وقطر والإمارات العربيّة دون الإلتفات إلى الملاحظات التي سبقت لواشنطن أن وجّهتها للدول الخليجيّة بشأن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطيّة. كما أعاد ترامب فرض حملة "الضغط الأقصى" على إيران في شباط 2025، مُعيدًا العقوبات الاقتصاديّة الشاملة التي فرضها عام 2018، بهدف إجبار طهران على التفاوض وفق شروطه، دون أي اعتبار للتداعيات الإنسانيّة. وبالمقابل، أعلن رفع العقوبات عن سوريا والتقى بالرئيس الجديد أحمد الشرع، متجاهلًا الاتهامات السابقة له بالإرهاب، في خطوة اعتُبرت تكريسًا للسلطويّة في المنطقة. إذًا تُبرز هذه السياسات نمطًا من القيادة يُغلب فيه الرئيس ترامب المصالح الشخصيّة والاقتصاديّة على المبادئ والقيم الديمقراطيّة، ما يُضعف من الدعاية الأميركيّة كمدافع عن الديمقراطيّة وحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: المؤثّرات الخارجيّة على السياسة الأميركيّة

تتمثّل مؤثّرات البيئة الإقليميّة والدوليّة في طبيعة النظام الدولي الذي تتحرّك في إطاره مختلف الدول، والذي يؤثّر في توجّهات وأهداف السياسة الخارجيّة، ودائمًا ما تتّسم المتغيّرات الدوليّة بالتنوّع والاتساع لتشمل مختلف المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة

والعلميّة والثقافيّة، وهي بلا أدنى شكّ تؤثّر كثيرًا على النظام الإقليمي والداخلي للدولة، وأهمّ تلك السياسات سياسات الولايات المتّحدة الأميركيّة والصين وروسيا وأدوارها في رسم استراتيجيّات الدول.

المطلب الأوّل: الولايات المتّحدة الأميركيّة والنظام الدولي

يعتبر النظام الدولي من أهمّ محدّدات السياسة الخارجيّة للدول، خاصّة في المناطق التي تشهد تكتّلات ومحاور سياسيّة وعسكريّة كمنطقة الشرق الأوسط، فتلك المحاور وصراعاتها لم تمكّن الولايات المتّحدة الأميركيّة من التفرّغ للحدّ من الصعود الصيني والتركيز على الشرق الأقصى في محاولة لاحتواء بكين ومنعها من تثبيت هيمنتها على البحر الصين، في سعيها لتكريس نظام دولي متعدّد الأقطاب. لذلك يبقى الشرق الأوسط، خصوصًا منذ بداية "حرب غزّة"، محطّ الاهتمام الأميركي الساعي إلى منع تمدّد الحرب، والعمل لإعادة التهدئة.

أوّلًا: الهيمنة الأميركيّة

يشتق مصطلح "الهيمنة" من الكلمة اليونانيّة "Hegemonia"، والتي تعني القيادة والحكم. وتشير الهيمنة في العلاقات الدوليّة إلى قدرة أي لاعب دولي يمتلك قدرات ساحقة على بلورة النظام الدولي بوسائل قسريّة أو غير قسريّة، بما يتلاءم ومصالحه. وعادةً ما يكون اللاعب الدولي دولة واحدة، كبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر أو كالولايات المتّحدة الأميركيّة في القرنين العشرين والحادي والعشرين. لكنّ الهيمنة تختلف عن الإمبراطوريّة، إذ إنّ القوّة المهيمنة تتحكّم عبر التأثير على الدول الأخرى بدلًا من السيطرة عليها أو على أراضيها، وتتوسّع الهيمنة مستندةً إلى القوّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، بينما ترتكز الامبراطوريّة على القدرات العسكريّة والسيطرة على الأراضي. (Carla Norrlof, 2015).

شكّل انهيار الاتحاد السوفياتي مطلع التسعينيّات من القرن الماضي خاتمةً لمرحلة الثنائيّة القطبيّة وبزوغ مرحلة الأحاديّة القطبيّة التي طبعت النظام الدولي منذ ذلك الحين حتّى عام 2017 تقريبًا. إذ حظيت الولايات المتّحدة الأميركيّة، خلال تلك الفترة، بالسيطرة على التفاعلات الدوليّة من دون أي تدخّل فاعل من الصين أو روسيا، اللتين كانتا غارقتين في أزمات سعتا للخروج منها. فشكّل غياب الاتحاد السوفياتي السابق، وعدم وجود أي قوّة دوليّة منافسة، أو تكتّل دولي وازن على الساحة الدوليّة، فرصةً لصياغة استراتيجيّة أميركيّة طبعت ما تمّ وصفه فيما بعد بـ"القرن الأميركي". (ليلى نقولا، 2020). إذ فرضت الولايات المتّحدة الأميركيّة، خلال تلك الفترة، هيمنتها على مجالات عدّة، منها العسكريّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة. فأعلن الأميركيّون انتصارهم، وتحدّث مفكّروهم عن نهاية التاريخ،(9) كما أعلن الرئيس جورج بوش الأب عن بزوغ نظام عالمي جديد، وإنّ الحرب الباردة لم تنتهِ، بل إنّ الأميركيّين هم من انتصر فيها. وشكّل غزو العراق عام 2003 ذروة الهيمنة الأميركيّة في العالم، حيث أملت واشنطن تغيير النظام في كلٍّ من العراق وأفغانستان (التي اجتاحتها قبل عام 2001) لا بل إعادة تشكيل "شرق أوسط جديد".(10)

شكّلت فترة التسعينيّات من القرن الماضي عصرًا ذهبيًّا لليبراليّة الأميركيّة، إذ تطوّرت فيها مفاهيم جديدة في العلاقات الدوليّة استعملت كذرائع في التدخّلات الدوليّة، خصوصًا بعد التطوّرات التي أصابت مجلس الأمن إثر تزعّم الولايات المتّحدة الأميركيّة للعالم. فبعد قرون من طغيان مبدأي السيادة وعدم التدخّل، نتيجة "معاهدة وستفاليا" "Westphalia"(11) عام 1648، تعرّض المبدآن لتحدّيات كبيرة كـ"الحرب على الإرهاب"، و"التدخّل القضائي" و"التدخّل الإنساني" و"التدخّل من أجل نشر الديمقراطيّة". وجميعها استعملت كذرائع لتدخّل عسكري أميركي في مختلف أصقاع العالم، مخالفة النصوص التي تحظّر استخدام القوّة في العلاقات الدوليّة، وتحت غطاء مجلس الأمن الدولي أو حتّى بدونه. ولعلّ أبرز أحداث هذه المرحلة كانت حرب الخليج الثانية، وتوسّع "الناتو" والتدخّل في يوغسلافيا، والإبادة في رواندا التي أدّت تطوّر القضاء الجنائي الدولي، بالإضافة إلى انهيار اقتصادي في روسيا ترافق مع حروب الشيشان الانفصاليّة، والأزمة الاقتصاديّة في أسيا، وكلّ ذلك تكلّل بإعلان "معاهدة ماستريخت" وإنشاء الاتحاد الأوروبي.

(9) أعلن الفيلسوف والسياسي الأميركي فوكوياما (Fukuyama)، في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" عام 1992، إنّ انتشار الديمقراطيّات الليبراليّة في أنحاء العالم يشير إلى نقطة النهاية للتطوّر الاجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان. وارتبط اسمه بالمحافظين الجدد، ولكنّه أبتعد عنهم في فترات لاحقة.

(10) أعادت وزيرة الخارجيّة الأميركيّة السابقة "كوندوليزا رايس" "Condoleezza Rice" إطلاق مصلح "الشرق الأوسط الجديد" خلال الحرب الإسرائيليّة على لبنان عام 2006، باعتبار أنّ الوقت كان مناسبًا للانتقال باتجاه إرساء معالم قرن أميركي بدءًا من هذه المنطقة.

(11) معاهدة وستفاليا (Westphalia) المعروفة بـ"صلحِ وستفاليا"تمّ التوقيعُ عليها عام 1648 منهيتًا حرب الثلاثين عامًا في الامبراطوريّة الرومانيّة، وحرب الثمانين عامًا بينَ إسبانيا وهولندا. وقّعها مندوبون عن كلٍّ منْ الامبراطوريّة الرومانيّة، وممالك فرنسا، وإسبانيا والسويد، وجمهوريّة هولندا. وتعتبر المعاهدة أوّل اتفاقيّة دبلوماسيّة في العصر الحديث وأرست نظامًا جديدًا في أوروبا مبنيًّا على مبدأ سيادة الدول.

تمّ تدشين القرن الحادي والعشرين بإعلان الحرب على الإرهاب، إذ سمحت أحداث 11 أيلول عام 2001 بانتصار أيديولوجيّة "صدام الحضارات"(12) بين الغرب من جهة و"محور الشرّ" من جهة أخرى، من أجل تحقيق "الحرّيّة". وبهذه الذريعة، شُنّت الحرب غير الشرعيّة على العراق دون أيّ تفويض من الأمم المتّحدة، لتغيّر السياسات التي وضعها "جورج دبليو بوش" والمحافظون الجدد العالم نحو الأسوأ. فكانت الحروب ضدّ أفغانستان والعراق كارثة سياسيّة وعسكريّة واستراتيجيّة وإنسانيّة، فأدّت الحرب ضدّ العراق إلى ظهور تنظيم داعش وفظائعه، إن في العالم العربي أو في أوروبا. (هادي عطيّة، 2024). كما تمّ استبعاد أيّ حلّ سياسي في الصراع العربي-الإسرائيلي، فانحاز الأميركيّون بشكل كامل الى الحكومة الإسرائيليّة، ما أدّى إلى انتفاضات من قبل الشعب الفلسطيني، وما تلاها من أحداث أمنيّة اجتاحت المنطقة.

برز عام 2008 كعام محوريّ في النظام الدولي، فوقعت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة التي ابتدأت في الولايات المتّحدة الأميركيّة وامتدّت إلى أوروبا ومعظم الأسواق الماليّة حول العالم. فتدخّل الروس عسكريًّا، نتيجة انشغال الغرب بمعالجة أزمته، في كلٍّ من "أبخازيا" و"أوسيتيا الجنوبيّة". الأمر الذي اعتبر بدايةً لعهد دولي مختلف، إذ عاد الاهتمام بالجيوبوليتيك التقليدي بعد أن كان الاهتمام الأكبر للنفوذ الاقتصادي كمعيار للتنافس الدولي. كما كان عام 2011 مفصليًّا في تاريخ العلاقات الدوليّة الحديثة، خصوصًا على صعيد الشرق الأوسط، لتمتدّ تأثيراته إلى أوروبا والعالم. فـ"الربيع العربي" تحوّل إلى عواصف وحروب وتهجير وإرهاب تكفيري وفوضى اجتاحت العالم بشكل غير مسبوق. لتؤدّي الاستراتيجيّة الأميركيّة لـ"التحوّل نحو آسيا"، في محاولة لاحتواء الصعود الصيني، إلى تجربة ترتيبات لتهدئة المنطقة للتمكّن من التفرّغ للملفّ الصيني، عبر دعم "الإخوان المسلمين" أملًا بقيامهم بدور مماثل للدور التركي بالنسبة للغرب، لكنّ "الثورات العربيّة"، التي اجتاحت العالم العربي نتيجة هذا الدعم، تحوّلت إلى حروب بالوكالة ما زالت مستعرة في المنطقة متسبّبة بانتشار الإرهاب في المنطقة والعالم. (Chaib Bounoua, 2015).

يبدو أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة قد بالغت في تقدير فاعليّة قوّتها العسكريّة في تغيير السلوك الدولي وفرض النظم السياسيّة الملائمة لها. فانتهت هذه الحقبة بتعثُّر قوّاتها العسكريّة في العراق كما في أفغانستان، وتزايد الأزمات العسكريّة والماليّة، فبدأت واشنطن بالقلق من أثار العولمة التي تزعّمتها وروّجت لها. وبالرغم من أنّ الانسحاب الأميركي من أفغانستان وتقليل الوجود العسكري في العراق يعتبران انتكاسة للهيبة الأميركيّة، إلّا أنّ ذلك ليس دليلًا على ضربة قاضيّة للهيمنة الأميركيّة، فالولايات المتّحدة الأميركيّة سبقت أن واجهت تداعيات هزيمة فيتنام عام 1975، لكنّها سرعان ما استعادت قوّتها في أقلّ من عقد، وهي تتعاون حاليًّا مع فيتنام ذاتها لاحتواء التوسُّع الصيني. (منصور سليمان، 2021).

إذًا شهد العالم، بعد الحرب الباردة هيمنة أميركيّة في مجمل السياسات العالميّة، لكن بدأت تطوّرات ومتغيّرات جديدة باتجاه عالم متعدّد الأقطاب، حيث تبرز حاليًّا ثلاث قوى عظمى هي الولايات المتّحدة الأميركيّة الصين وروسيا، ما يؤشّر إلى عودة التنافس بين هذه القوى في النظام الدولي. وبعد أن غاب القلق بوجود قوّة عظمى واحدة بشأن المنافسة والحروب بين القوى العظمى، يتغيّر ذلك باتجاه عالم متعدّد الأقطاب، حيث تبرز الحرب كسمة مهيمنة على السياسة الدوليّة التي يسودها التنافس بشدّة فتبقى الحرب امتدادًا للسياسة ولو بوسائل أخرى، وفق "كلاوزفيتز "Clausewitz"(13)، ولكنّ الأخطر أنّ التصعيد يجعل الاعتبارات السياسيّة تخضع للاعتبارات العسكريّة.

ثانيًا: الصعود الصيني

جذبت الصين الكثير من الاهتمام في العقود الماضية من خلال التنبّؤ بصعودها كخليفة محتملة للولايات المتّحدة الأميركيّة باعتبارها القوّة المهيمنة عالميًّا. وكما عوّدنا التاريخ، فإنّ صعود القوى العظمى غالبًا ما ارتبط بخوض حروب نظاميّة كبرى، مثل صعود فرنسا والحروب "النابليونيّة"، وصعود ألمانيا والحربين العالميّتين الأولى والثانية، أو صعود اليابان والحرب العالميّة الثانية. لذا يُنظر إلى صعود الصين على أنّه تقويض محتمل للسلام والأمن الدوليّين، ويتوقّع خبراء السياسة العالميّة أنّ الصين، خلال عمليّة صعودها، ستصطدم حتمًا بجيرانها الإقليميّين المباشرين كالهند واليابان وأوستراليا وتايوان، وكذلك مع قوى عظمى أخرى خارج المنطقة وفي طليعتها الولايات المتّحدة الأميركيّة. وبالرغم من أنّ التصريحات الرسميّة الصينيّة تحاول تحييد الصين عن الصراعات المسلّحة، لكنّ بكين تسعى عبر التنمية الاقتصاديّة المستدامة ودعم تحقيق السياسات المتعارضة مع الهيمنة الغربيّة، وخاصّة للولايات المتّحدة الأميركيّة، إلى تأكيد موقعها الريادي في المنطقة وفي العالم. (Lukas K. Danner, 2017).

(12) صدام الحضارات أو صراع الحضارات (The Clash of Civilizations) هو مؤلف لـ"صاموئيل هنتنغتون" صاحب نظريّة أنّ صراعات مابعد الحرب الباردة لن تكون بين الدول القوميّة واختلافاتها السياسيّة والاقتصاديّة، بل أنّ الاختلافات الثقافيّة ستكون المحرّك الرئيسي للنزاعات في السنين القادمة.

(13) كارل فون كلاوزفيتز (Carl von Clausewitz) (1780-1831) جنرال ومؤرّخ بروسي، من أهمّ مؤلفاته كتاب "فن الحرب"، تركت كتاباته حول الاستراتيجيا أثرًا عميقًا في المجال العسكري، كما في قيادة المؤسّسات، ويعتبر من أكبر المفكّرين العسكريّين شهرةً وتأثيرًا على مرّ التاريخ.

عملت الصين على تعزيز علاقاتها الدبلوماسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة مع دول منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر التسعينيّات. ونجح قادة الصين ودول المنطقة في تنمية العلاقات القائمة على المصالح المتبادلة في قطاعات الطاقة، والدبلوماسيّة، والأمن، ومن الطبيعي أن تترافق العلاقات السياسيّة الوثيقة مع العلاقات التجاريّة المتنامية. إذ وقّعت الشركات الصينيّة الحكوميّة والخاّصة عقودًا للإعمار والبنية التحتيّة والتكنولوجيا بقيمة مليارات الدولارات مع دول المنطقة على مدى السنوات الماضية. كما تقع القاعدة العسكريّة الخارجيّة الأولى والوحيدة للصين حتى الآن في جيبوتي، المتاخمة لمنطقة الشرق الأوسط. وتتّهم وزارة الدفاع الأميركيّة الصين بالسعي إلى استخدام جيشها لضمان وصولها إلى الطاقة الحيويّة والموارد الأخرى عبر خطوط المواصلات البحريّة في المنطقة، وتتوقّع واشنطن أن تنمو القوّة العسكريّة للصين عالميًّا. (Military and Security, 2022).

ومع ذلك، تظلّ القوة العسكريّة الأميركيّة هي المهيمنة والأكثر قوّة في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن القول إنّ العمليّات العسكريّة الأميركيّة تساهم حتّى في أمن التجارة الصينيّة مع دول المنطقة، بما في ذلك تجارة الطاقة. إذ يتمّ نشر الآلاف من القوّات الأميركيّة في دول الشرق الأوسط، بينما لا تنشر قوّات صينيّة في المنطقة إلّا في إطار عمليّات حفظ السلام المحدودة التابعة للأمم المتّحدة خصوصًا في عمليّات مكافحة القرصنة. وبالرغم من ذلك أثارت الإدارات الأميركيّة المتعاقبة والعديد من أعضاء الـ"كونجرس" مخاوفًا بشأن النفوذ العالمي المتزايد للصين. فأشار الرئيس "جو بايدن" إلى الصين باعتبارها "أخطر منافس" للولايات المتّحدة الأميركيّة على مستوى العالم، موضحًا في استراتيجية الأمن القومي لإدارته أنّ الصين تملك "النيّة والقدرة بشكل متزايد، على إعادة تشكيل النظام الدولي". (National Security Strategy, 2022).

تسعى الصين بشكل عام إلى الوصول الآمن إلى إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط، وإيجاد الفرص التجاريّة للشركات الصينيّة، والدعم الدبلوماسي في المنظّمات الدوليّة، وتوفير الأمن لمصالحها الاقتصاديّة في المنطقة. كما تسعى دول المنطقة في المقابل إلى تحقيق مكاسب اقتصاديّة من التجارة والاستثمارات والقروض وغيرها من أشكال التمويل الصينيّة بعيدًا عن الشروط الأكثر تعقيدًا للمؤسّسات الماليّة الدوليّة، والدول الأوروبيّة أو حتّى روسيا. كما سعت الصين إلى استغلال التحدّيات الأمنيّة في الشرق الأوسط، والدور النشط للولايات المتّحدة الأميركيّة في المنطقة، لتحقيق مصالحها الدبلوماسيّة من خلال اتهام واشنطن بأنّها المسبّب للعديد من مشاكل المنطقة. في مقابل السعي لاعتبار الصين كـ"شريك استراتيجي موثوق مستدام" لدول المنطقة. وساعد في ذلك ابتعاد الصين عن المشاركة المباشرة في النزاعات والصراعات العسكريّة في الشرق الأوسط، كون الحضور الصيني في المنطقة أقلّ إثارة للجدل من حضور قوى خارجيّة مثل الولايات المتّحدة الأميركيّة والدول الأوروبيّة وروسيا. وبسبب ذلك تمكّنت الصين من توسيع مشاركتها الدبلوماسيّة، فنجحت بالتوسط في اتفاق إيران والمملكة العربيّة السعوديّة عام 2023 وإعادة العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين. (Michael Robbins, 2022).

بالرغم من أنّ الصراع الصيني–الأميركي بدأ يظهر بصورة واضحة في العلاقات بين البلدين في النظام الدولي. إلّا أنّ الطرفين يتجنبان وصف العلاقة بينهما بالصراع ويلجآن إلى مصطلح "التنافس الاستراتيجي"، فعلاقاتهما تتضّمن الكثير من المصالح المشتركة، جنبًا إلى جنب مع التوتّر. فالتوتّر لازم العلاقات الأميركيّة-الصينيّة عندما تحوّل النموّ السريع للصين إلى تحدٍّ استراتيجي للولايات المتّحدة الأميركيّة، خصوصًا مع ترافق النموّ الصيني بسعي بكين لاحتلال مكانة دوليّة عظمى، ولإعادة صياغة النظام الدولي. فالولايات المتّحدة الأميركيّة تريد الحفاظ على هيمنتها على النظام الدولي، والذي قام على قواعد كان لواشنطن الدور الأهمّ في وضعها. بينما تسعى الصين إلى قيام نظام دولي متعدّد الأقطاب، وتحقيق التوازن مع الولايات المتّحدة الأميركيّة ضمن قواعد جديدة لإدارة النظام الدولي. (جمال عبد الجواد، 2023).

مرّت العلاقات الأميركيّة-الصينيّة، منذ بدأ التحول فيها، بثلاث مراحل، ارتبطت بثلاثة رؤساء أميركيّين. الأولى بدأت مع إشارة الرئيس "أوباما" إلى اتجاه التحّول الاستراتيجي، مطلقًا مبدأ "التموضع الأسيوي" "Asia pivot". والمرحلة الثانية كانت مع توصيف "الرئيس ترامب" لعلاقات البلدين بـ"الصراع التجاري الاقتصادي"، وقام بفرض عقوبات اقتصاديّة وضرائب جمركيّة على الواردات الصينيّة. أمّا المرحلة الثالثة، فعندما قرّر الرئيس "بايدن" التركيز على الأبعاد التكنولوجيّة والجيوسياسيّة للصراع، فحوّله إلى منافسة استراتيجيّة وتكنولوجيّة وجيوسياسيّة. ويبقى التعاون بين الولايات المتّحدة الأميركيّة والصين حتميًّا، فإضافةً إلى التحدّيات الوجوديّة كتحدّي المناخ، يوجد بين البلدين مصالح كبرى مشتركة. فالصين صدّرت إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة في عام 2022 ما نسبته 16.5٪ من إجمالي وارداتها الخارجيّة، بقيمة 536.8 مليار دولار؛ في حين ذهب 7.5٪ من الصادرات الأميركيّة إلى الصين، بما قيمته 153.8 مليار دولار. ورغم العقوبات الاقتصاديّة المتبادلة، فإنَّ التجارة بين البلدين تواصل النموّ، فقد زادت صادرات الولايات للصين عام 2022 بنسبة 1.6٪، بينما حقّقت واردات الولايات المتّحدة الأميركيّة من الصين نموًّا نسبته 6.3٪، إلّا أنّ أثّر التوتّر يتعمّق بين البلدين مع الوقت، ففي عام 2023، انخفضت واردات الولايات المتّحدة الأميركيّة من الصين بنسبة 24٪ مقارنة بالعام السابق. ليبلغ أدنى مستوى له منذ عام 1998. (جمال عبد الجواد، 2023).

توتّرت العلاقات الأميركيّة-الصينيّة عام 2022 بشكل إضافي بسبب زيارات قام بها مسؤولون أميركيّون لتايوان، وهو ما اعتبرته الصين تشجيعًا أميركيًّا لاستقلال تايوان، بالرغم من تبنّي واشنطن سياسة "صين واحدة" منذ عام 1972، عندما بدأت المصالحة الصينيّة-الأميركيّة. وأدّى ذلك إلى زيادة الأنشطة العسكريّة الصينيّة في مضيق تايوان، وفرض حصار على الجزيرة، وإطلاق صواريخ باليستيّة سقطت في أماكن مختلفة، منها المنطقة الاقتصاديّة الخالصة لليابان، وذلك لتوجيه رسالة دوليّة تؤكّد أهميّة تايوان للصين. ردت الولايات المتّحدة

الأميركيّة بزيادة الدعم العسكري لتايوان، وتأكيد التزامها بأمنها. وأعلن الرئيس بايدن عن تغيير في السياسة الأميركيّة تجاه تايوان، والانتقال من سياسة الغموض البنّاء إلى الالتزام الصريح بالدفاع عن الجزيرة ضد أي اعتداء خارجي. (محمد السالمي، 2022). كما ارتفعت حدّة التوتّر بين واشنطن وبكين نتيجة أزمة "بالون الأبحاث الصيني" الذي تمّ رصده فوق الولايات المتّحدة الأميركيّة قبل أن يتمّ إسقاطه، في شهر شباط عام 2023، وفحص بقاياه. وبينما تؤكّد الولايات المتّحدة الأميركيّة على أنَّ "البالون" كان مزوّدًا بأجهزة تجسّس متطوّرة، تصرّ الصين على أنَّ البالون كان يحمل معدّات تتعلّق بدراسة المناخ، وأنّه دخل الأجواء الأميركيّة بطريق الخطأ. (محمد السالمي، 2022). (حادثة المنطاد..، 2023).

أضافت الحرب الأوكرانيّة سببًا إضافيا للتوتّر الصيني-الأميركي. فعلاقات التحالف بين روسيا والصين آخذة في التطوّر، ومنذ بداية الصراع في أوكرانيا تعتمد روسيا بشكل متزايد على الصين، ومع أنّ بكين تتبنّى موقفًا رسميًّا محايدًا، ترى واشنطن أنّ موقف بكين يعتبر تدخّلًا غير مباشر في الصراع. وبالرغم من كون الأميركيّين يدركون أنّ "من مصلحة الصين إبقاء روسيا والغرب منقسمين، خشية تعاونهما معًا ضدّ الصين كما حدث في القرن الـ 19". (محمّد المنشاوي، 2023). إلّا أنّ الحرب في أوكرانيا قرّبت الصين وروسيا من بعضهما البعض، إذ لم تدعم الصين أيًّا من القرارات التي قدّمها الغرب للتصويت في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ومجلسي الأمن وحقوق الإنسان ضدّ موسكو. كما تسعى الصين روسيا إلى "تعميق علاقات الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي" إذ وقّع الرئيسان الروسي "فلاديمير بوتين" والصيني "شي جين بينغ" في أيّار عام 2024 على وثيقة تؤكّد الدور القيادي لروسيا والصين في "تشكيل نظام عالمي عادل وديمقراطي". (رائد جبر، 2024). ولم تدعم الصين العقوبات الغربيّة ضدّ روسيا، كون واشنطن تستخدم هذه العقوبات كوسيلة لتوسيع نفوذها الجيو-إستراتيجي. وأخيرًا تسبّبت الحرب الأوكرانيّة بمأزق كبير لصانعي الإستراتيجيّة الأميركيّة المتمثّلة في مواجهة الصعود الصيني، وجمعت موسكو وبكين لتحدّي استمرار الهيمنة الأميركيّة على العالم. ويعدّ الاهتمام الأميركي العسكري البعيد عن المحيطين الهادي والهندي، بمثابة استفادة صينيّة مباشرة من الحرب الأوكرانيّة.

ثالثًا: العودة الروسيّة

وصلت روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي إلى حالة حرجة جدًّا، لكنّ صعود نجم "فلاديمير بوتين" وصولًا إلى رئاسته للبلاد عام 2000، أعاد تنشيط الاقتصاد الروسي المتهالك، واضعًا إيّاه على سكّة النموّ بنسبة فاقت الـ2.5٪ سنويًّا، مستفيدًا من تزايد الطلب على النفط والغاز بعد عام 2008 وارتفاع أسعاره. وبعد فترة من تآكل التأثير الروسي نتيجة السياسة الأميركيّة في حديقة روسيا الخلفيّة، أي في دول البلطيق وجورجيا وأوكرانيا، إضافة إلى احتلال الأميركيّين أفغانستان والعراق على حدود روسيا الجنوبيّة، عمل الرئيس "بوتين" على عكس مسار الأحداث الدوليّة الذي كان قائمًا على إيقاع الهيمنة الأميركيّة. فبدأ بإعادة بناء روسيا على أسس جديدة وأكثر واقعيّة من تجربة الاتحاد السوفياتي، ولتؤدّي جهود "بوتين"، الهادفة لإعادة تأكيد السيطرة الروسيّة على مجالها الحيوي، إلى شنّ حرب "جورجيا" عام 2008، بعد أن قامت موسكو بتعزيز شراكتها مع بكين التي بدأت باتفاقيّة "شانغهاي" عام 1996. (جمال واكيم، 2016).

شكّلت الحرب الروسيّة على جورجيا عام 2008 نقطة محوريّة في مسار الصعود الروسي التدريجي وعودتها مجدّدًا كلاعب أساسي في النظام الدولي، ما أدّى إلى تغيير بنيوي في توزيع القوّة وتوازن القوى الدوليّة. وتزامنت هذه الحرب مع بدء اندلاع أزمة الرهن العقاري الأميركي عام 2008، التي تمخّضت عنها الأزمة الماليّة العالميّة سنة 2009، التي اجتاحت العالم، وخصوصًا الإقتصادات الغربيّة، حيث ضربت الرأسماليّة العالميّة، بخلاف التنبّؤات التي أطلقهما "فوكوياما" حول انتصار الرأسماليّة النهائي.عند هذه اللحظة التاريخيّة، بدأت تتغيّر الوقائع الدوليّة، السياسيّة، العسكريّة والإستراتيجيّة، ولا سيّما تلك التي تتعلّق بمكانة ودور روسيا حاضرًا ومستقبلًا. (غسان ملحم، 2024).

تعرّضت السياسة الروسيّة في الشرق الأوسط لاختبار صعب منذ تفجُّر موجة "الثورات الشعبيّة" إيذانًا بانطلاق "الربيع العربي". وما زاد الأمرَ تعقيدًا كان التدخّل الروسي في الصراع السوري، مع الحرص على علاقات موسكو التي تربطها مع الأطراف العربيّة الأخرى وتركيا وإيران و"إسرائيل"، في ظلّ تضارب كبير بين مصالح وأهداف هذه الدول. فمنح "الربيع العربي" منذ انطلاقته فرصةً للرئيس "بوتين"، كما شكّل له تحدّيًا، في الوقت ذاته، بشأن طريقة تعامله مع أحداث المنطقة التي تحظى بأهميّة إستراتيجيّة لموسكو. أمّا الفرصة فتكمن في إمكانيّة تطوير علاقات روسيا مع دول المنطقة وفق أسس جديدة تسمح باستثمار الانفتاح الروسي على الشرق الأوسط منذ صعود الرئيس "بوتين"، وزيادة دور روسيا عالميًّ بسبب تأثّر الدور الأميركي بأزمته الاقتصاديّة، ومن ثمّ سعي الولايات المتّحدة الأميركيّة للتفرّغ للملفّ الصيني. وبدأ الموقف الروسي بالتبلور مع وصول "الربيع العربي" إلى سوريا، فتشدّدت موسكو في مواقفها مستفيدةً من عِبَر "الدرس الليبي"، وواصلت دعم النظام السوري سياسيًّا واقتصاديًّا، إذ رأت روسيا في "الربيع العربي" استمرارًا لـ"الثورات الملوّنة" التي اندلعت مطلع الألفيّة في مجالها الحيوي، حيث حاول الغرب فرض "قيم الديمقراطيّة الغربيّة"، فقلقت موسكو من انتقال "الثورات" إلى المدن الروسيّة بسبب تشابه الظروف الاقتصاديّة. (سامر الياس، 2017).

احتلّت الأزمة السوريّة إذًا مفصلًا محوريًّا في مسار السياسات الخارجيّة الروسيّة خلال السنوات الماضية، فاستطاعت موسكو توظيف تدخّلها العسكري في سوريا لتعزيز حضورها دوليًّا، مستغلّةً انكفاء إدارة الرئيس الأميركي الأسبق "باراك أوباما"، وضعف المواقف

الأوروبيّة والدوليّة حيال الملفّ السوري، وحالة التخبّط عربيًّا وإقليميًّا. ورغم الذرائع المختلفة التي برّرت بها موسكو تدخّلها العسكري في سوريا، إلّا أنّ ما أرادته فعليًّا برز واضحًا من خلال هدفين رئيسيّين سعت إلى تحقيقهما، تمثّل الأوّل في منع انهيار النظام السوري، وأمّا الثاني فبإحكام سيطرة موسكو على الملفّ السوري لاستخدامه في تعزيز الدور الروسي في مواجهة واشنطن والغرب، وتحويل حضورها الدولي إلى مكاسب سياسيّة-استراتيجيّة، من خلال فرض روسيا ذاتها ندًّا للولايات المتّحدة الأميركيّة وحلف شمال الأطلسي، والاعتراف بمناطق نفوذ لها تمتدّ من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسّط. (عامر راشد، 2017).

إذًا لم تتردّد روسيا بالوقوف بجانب سوريا في الحرب. فأيّدت موسكو، على الصعيد السياسي والدبلوماسي، موقف دمشق في "مواجهة الإرهاب". ورفضت الطروحات لتقسيم سوريا، وإسقاط الشرعيّة عن النظام السوري، مستخدمةً حقّ النقض الـ(VETO) مرارًا لمنع تمرير مشاريع القرارات الدوليّة المعادية لدمشق في مجلس الأمن الدولي. أمّا على الصعيد العسكري والأمني، عمدت روسيا، إلى التدخّل العسكري، وخصوصًا الجوّي في سوريا بطلب من الحكومة، ما أضفى "الشرعيّة" على تدخّلها. وكان التدخّل العسكري الجوّي الروسي حاسمًا، فأثبتت موسكو التزامها السياسي مع حلفائها، كما ضمنت لنفسها موطئ قدم على تخوم المياه الدافئة للحوض الشرقي للبحر المتوسط الذي سعت دائمًا إلى تأمينه في الماضي والحاضر والمستقبل. (غسان ملحم، 2024).

تسبّبت الأزمة، التي أصابت العلاقات الروسيّة-الأوكرانيّة منذ أواخر العام 2013 مرورًا بضمّ شبه جزيرة القرم عام 2014 وصولًا إلى الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة عام 2022، بتداعيات كبيرة على العالم. إذ أحيت حقبة الحرب الباردة، وأحدثت تحوّلات عميقة في البيئة الأمنيّة الأوروبيّة، مطلقةً عصر التنافس الجيوسياسي العالمي الجديد، كما أضرّت بتجارة الطاقة العالميّة، والاقتصاد العالمي ككلّ. كما طالت الأزمة أيضًا مناطق سعت للوقوف على الحياد كالشرق الأوسط، وأعادت تشكيل الجغرافيا السياسيّة فيه. فشكّل الصراع فرصة لقوى فاعلة في الشرق الأوسط، كتركيا والخليج، من أجل تعزيز حضورها في الساحتين الإقليميّة والدوليّة، وتأكيد هامش من الاستقلاليّة في سياساتها الخارجيّة والنفطيّة، وتنويع شراكاتها الخارجيّة مع القوى الكبرى من منظور المصالح الوطنيّة. في حين قدّمت الأزمة فرصًا وتحدّيات لقوى أخرى كإيران و"إسرائيل" خصوصًا بما يتعلّق بالحرب على غزّة. ولا بدّ من التأكيد أنّ الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة أفسحت المجال أمام الصين لزيادة دورها في الشرق الأوسط، وخلق ديناميكيّة جديدة في بعض القضايا الإقليميّة البارزة، كون الولايات المتّحدة الأميركيّة لم تستطع، أقلّه حتّى الآن، التفرّغ للملفّ الصيني، وأنّ الحرب تستنزف كلّ من روسيا ودول حلف شمال الأطلسي على حدّ سواء. (محمود علوش، 2017).

لا بدّ من التأكيد أنّ بنية النظام الدولي تتميّز بغياب أيّ سلطة عليا لحماية مكوّناته، أيّ الدول، وحلّ الخلافات الجوهريّة التي تعترض علاقاتها. وهذه الخلافات قد تكون أحيانًا عميقة لدرجة أن يلجأ أحد الأطراف لمهاجمة الطرف الآخر بسبب عدم وجود سلطة قادرة على حلّ الخلافات داخل النظام الدولي المتّسم بالتنافسيّة مع سعي دوله الدائم لضمان بقائها. لذا تفاوتت أسباب الحرب في أوكرانيا بين سعي "بوتين" لكسب المزيد من القوّة لروسيا وفق الغرب، أو أنّها، وفق معظم الروس والكثير من منظّري العلاقات الدوليّة، حربًا وقائيّة أجبرت روسيا على منع أوكرانيا من أن تصبح جزءًا من الناتو والاتحاد الأوروبي، من دون النظر إلى أي اعتبارات للقانون الدولي.

رابعًا: السياسة الأوروبيّة والمظلّة الأميركيّة

ترتبط سياسة الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي وفي الشرق الأوسط خصوصًا بالسياسة الأميركيّة. فتقلّص هامش الاستقلاليّة الذي كان يتمتّع به الاتحاد إلى درجة كبيرة، وان كان هذا الهامش لم ينتهِ تمامًا. فظهر، مثلاً، في تصويت فرنسا وإسبانيا والبرتغال والنروج في الموافقة على مشروع القرار العربي في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة بتاريخ 27 تشرين الأوّل 2023. كذلك، في تصويت فرنسا لصالح مشروع القرار الإماراتي في مجلس الأمن بتاريخ 8 كانون الأوّل 2023، بالرغم من معارضة الولايات المتّحدة الأميركيّة للقرارين. (الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، 2023)، وبالرغم من استمرار الاتحاد الأوروبي في دعمه لـ"إسرائيل" في حربها على قطاع غزّة في محاولة لتصفية "حركة حماس"، إلّا أنّ دوره كبير كمموّل للسلطة الفلسطينيّة بمبلغ فاق الـ294 مليون يورو في عام 2022. (علي الدين هلال، 2023). كما أنّ اعتراف بعض الدول الأوروبيّة بـ"دولة فلسطين" وفي طليعتها النروج وإسبانيا وإيرلندا يشير إلى تحوّل لافت في الموقف الأوروبي، ويؤكّد على مشروعيّة قيام الدولة الفلسطينيّة، كما أنّه يساعد على تكوين رأي عام دولي مؤيّد لحاجة القضيّة الفلسطينيّة إلى تسوية وفقًا للقانون الدولي والقرارات الشرعيّة الدوليّة بـ"حلّ الدولتين". (حفصة علمي، 2024). ولكنّ فوز اليمين في انتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت في حزيران 2024 يزيد الغموض بشأن مستقبل الاتجاه السياسي لأوروبا.

المطلب الثاني: المؤثّرات الإقليميّة على السياسة الأميركيّة في المنطقة

تتغيّر مصالح واشنطن وسياستها تجاه الشرق الأوسط بتغيّر العلاقات الدوليّة بين اللاعبين الدوليّين فيها، إذ تعطي الولايات المتّحدة الأميركيّة الأولويّة لمنافستها أي الصين وروسيا، لذا لجأت إلى سحب بعض من قوّاتها العسكريّة لتخفيف انخراطها في الصراعات الإقليميّة. بعدا أن كانت تخصّص موارد كبيرة، بما فيها القوّات العسكريّة، لـ"محاربة الإرهاب" منذ عام 2001. لذا تسعى واشنطن بغية "التحوّل نحو

آسيا"، وفقًا لاستراتيجيّة الأمن القومي لعام 2022، إلى تعزيز قدرات حلفائها في الشرق الأوسط، مع العمل على حماية حريّة الملاحة عبر الممرّات المائيّة فيه، بما في ذلك مضيقي هرمز وباب المندب. (ملخّص استراتيجيّة الأمن القومي الأميركي، 2024). أمّا التحدّيات التي تواجه سياسة الولايات المتّحدة الأميركيّة في المنطقة فلا تتوقّف، خصوصًا تلك التي تأتي من الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، إن بشأن برنامجها النووي، أو بشأن دعمها للجماعات المسلّحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. إذ تشكّل الصراعات والتوتّرات والأزمات والحروب في اليمن وسوريا والعراق ولبنان وخصوصًا في غزّة مخاطر دائمة على استقرار المنطقة وتزيد من الحاجة للمساعدات الخارجيّة والدبلوماسيّة والعسكريّة الأميركيّة لحلفائها وفي طليعتهم "إسرائيل". فـ"إسرائيل" تبقى الحليف الأوّل للولايات المتّحدة الأميركيّة، وللّوبي الصهيوني التأثير الأكبر في الولايات المتّحدة الأميركيّة وله الوسائل الأفعل في عمليّة صنع السياسة الأميركيّة خصوصًا تجاه الشرق الأوسط، ولو حتّى على حساب المصالح الأميركيّة. (جون ميرشايمر، 2009). ولذلك فإنّ دراسة العوامل الشرق أوسطيّة المؤثّرة في السياسة الأميركيّة تتطلّب معرفة التحدّيات التي تواجهها هذه السياسة، ودرجة تأثيرها على مصالحها الحيويّة أي النفط وأمن "إسرائيل".

أوّلًا: التحدّيات التي تواجه السياسة الأميركيّة في المنطقة

تحدّد التحدّيات التي تواجه السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة تجاه الشرق الأوسط طريقة التعامل معها، وكيفيّة تجاوزها. وهنا يلعب اللوبي الصهيوني دورًا كبيرًا ومؤثّرًا في تحديد توجّهات السياسة الخارجيّة الأميركيّة في المنطقة، لا سيّما المتعلّقة بالصراع العربي–الإسرائيلي، والقوى التي ترى "إسرائيل" أنّها تشكّل خطرًا عليها وفي مقدّمتها الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة. فثّمة تحدّيات تتعلّق بالتنظيمات التي تصنّفها واشنطن بالإرهابيّة، وبشكل أساس "تنظيم داعش" و"القاعدة" و"حركة حماس" و"الجهاد" و"حزب الله" وغيرها من التنظيمات الإسلاميّة التي تتّهما واشنطن بالتطرّف. ومنها ما يتعلّق بالخطر الذي تمثّله "الدول المارقة"، بحسب الوصف الأميركي، أي كلّ من سوريا وإيران، خصوصًا بشأن برنامجها النووي، إذ تخشى الولايات المتّحدة الأميركيّة من امتلاك طهران للتقنيّات النوويّة بما يمكّنها من امتلاك السلاح النوويّ لاحقًا.

يتمثّل أوّل التحديات، وفق رؤية واشنطن، في "التنظيمات الإسلاميّة" التي تتّخذ من الأعمال العنفيّة وسيلة لتحقيق أهدافها. وتحتاج الولايات المتّحدة الأميركيّة لمواجهة هذا التحدّي إلى الدول الحليفة التي تشاركها المصلحة والرغبة والقدرة على مواجهة ما تصفه واشنطن بالإرهاب الذي تمثّله هذه المجموعات في المنطقة. وبحسب رؤية الولايات المتّحدة الأميركيّة تعتمد هذه التنظيمات على استغلال الظروف الصعبة التي تعيشها الشعوب العربيّة بسبب السياسات الدوليّة والمحليّة، وتوظّفها كعقيدة معادية لواشنطن بشكل خاص وللغرب بشكل عام. ولذلك ترى واشنطن أنّ مواجهة هذا التحدّي لا يعتمد فقط على السلاح بقدر اعتماده على صراع الأفكار، وبشكلٍ عام اعتبر "التطرّف الإسلامي" تهديدًا للاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط ولمصالح الولايات المتّحدة الأميركيّة في المنطقة. (أحمد الأنباري، 2017).

ترى الولايات المتّحدة الأميركيّة أنّ التحدّي الثاني يتلخّص في سعي بعض دول الشرق الأوسط لتوسيع نفوذها في المنطقة عبر وسائل عنفيّة، ما يشكّل تحدّيًا للمصالح الأميركيّة، خصوصًا بالنسبة للأهداف التي تتبنّاها. فوصول "الإسلاميّين" إلى الحكم يثير قلق الولايات المتّحدة الأميركيّة باعتباره مهدّدًا لتوازن القوى الاقليمي. وبذلك يربط الأميركيّون بين شكل الحكومات وسلوكها، فيخشون من التوجهات السياسيّة الخارجيّة لـ"الإسلام الثوري" وخطر زعزعته للنظم السياسيّة خصوصًا بالنسبة لدول الخليج العربيّة. لذلك تأتي حماية الأنظمة السياسيّة في دول الخليج العربي ومن ورائها حماية المصالح النفطيّة في أولويّة السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط.

ثانيًا: الدور التركي والتأثير المتبادل

مرّت العلاقات الأميركيّة-التركيّة بكثير من الأخذ والردّ منذ الستينيّات من القرن الماضي، ففي هذه الفترة قام الرئيس الأميركي "كينيدي" بسحب الصواريخ النوويّة من تركيا إبّان الأزمة الكوبيّة، الخطوة التي اعتبرتها تركيا آنذاك تخليًّا عنها من قبل الحليف الأميركي. (بيتر كورنبوهل، 2023). كما شهدت توجيه الرئيس الأميركي "جونسون" خطابًا يحذّر فيه تركيا من التدخّل في قبرص عام 1964. لكنّ البعض يرى أن السبب الرئيس وراء خلخلة التفاهم الإستراتيجي بين الدولتين تمثّل في رفض أنقره استخدام واشنطن للأجواء التركيّة أثناء الغزو الأميركي للعراق عام 2003. وبلغ التباين بين الدولتين ذروته إثر محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا عام 2016، والتي اتهم "أردوغان الولايات المتّحدة الأميركيّة بضلوعها في هذه المحاولة، لاستضافتها وحمايتها "فتح الله غولن" الذي تتّهمه تركيا بالتخطيط للإنقلاب عن طريق ما تصفه "بالتنظيم الموازي".(14)

(14) "التنظيم الموازي" هو مصطلح مستعمل في تركيا للإشارة إلى جماعة "الخدمة" التي تزعّمها الداعية "فتح الله غولن". فالرجل الذي رفع شعار "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم والسياسة" اعتبر أن الجهل أكبر مشاكل تركيا الحديثة فأسّس جماعة تربويّة دعويّة تعنى بالتعليم والطلّاب، لكنّها تحوّلت إلى إمبراطوريّة ضخمة تضمّ آلاف الشركات والمصارف والمؤسّسات الإعلاميّة والجامعات وعشرات المدارس خارج تركيا، وقد قدّرت ميزانيته بـ150 مليار دولار أميركي.

تراكمت الملفّات التي اختلفت فيها الدولتان انطلاقًا من مصالحهما القوميّة التي أصبحت متباينة بل حتّى متعارضة أحيانًا، ويأتي في طليعة هذه الملفّات الدعم الأميركي لميليشيات الكرديّة "قسد" في سوريا والتي تعتبرها تركيا تهديدًا لأمنها القومي. كما تنظر تركيا إلى قيام الولايات المتّحدة الأميركيّة وتحت مظلّة الـ"NATO" بحشد قوّاتها في اليونان وبحر إيجة، كتهديد محتمل لها حتّى ولو برّرته واشنطن بأنّه موجّه لدرء الخطر الروسي. من جهة أخرى، اعتبرت الولايات المتّحدة الأميركيّة دعم تركيا لأذربيجان بمواجهة أرمينيا، تدخّلًا غير مرحّب به، وهذا ما لم تخفه تصريحاتها العلنيّة. وأخيراً، وبعد انطلاق "طوفان الأقصى" وقيام الولايات المتّحدة الأميركيّة بتحريك أساطيلها نحو المنطقة، فإنّ تركيا لا تثق في نوايا هذا الحشد البحري وتعتبره تهديدًا لها ولما أطلقت عليه "وطنها الأزرق"(15) في شرق المتوسّط.

ولكن تجمع الدولتين ملفّات عديدة من التنسيق الأمني المشترك، فالولايات المتّحدة الأميركيّة ترى في تركيا خزّانًا إستراتيجيًّا يمكن الاعتماد عليه إقليميًّا في ردع الخطر الإيراني، أو لتحقيق بعض التفاهمات مع روسيا كما حدث، أثناء الحرب الأوكرانيّة. أما تركيا فإنّها تسعى إلى تكريس ذاتها كشريك رئيسي في صنع القرار في الـ"NATO" وليست مجرّد أداة لتحقيق أهداف الغرب في الإقليم. وشهد عام 2024 تحسّنًا ملحوظًا للعلاقات التركيّة-الأميركيّة، إذ أُعلن عن صفقة طائرات مقاتلة طراز "إف-16" إلى تركيا قيمتها 23 مليار دولار عقب الموافقة على انضمام السويد إلى حلف الـ"NATO". (ترك برس، 2024). كما تستفيد تركيا من عضويّتها في الـ"NATO" وعلاقاتها مع الغرب لتطوير صناعاتها العسكريّة، وتصديرها إضافةً لغيرها من المنتجات التركيّة إلى الأسواق الأوروبيّة، في ظلّ ازمة حادّة تعاني منها العملة المحليّة. (حسام عمر، 2023). لكلّ ذلك لا بدّ للولايات المتّحدة الأميركيّة أن تراعي المصالح التركيّة في سياستها الشرق أوسطيّة.

ثالثًا: "إسرائيل" واللوبي الصهيوني

تنظر الولايات المتّحدة الأميركيّة لـ"إسرائيل" دائمًا على أنّها أقوى حليف لها في الشرق الأوسط، وتُرجع سبب ذلك إلى مفهوم "القيم المشتركة" التي تجمعهما، فضلًا عن أهميّة "إسرائيل" بالنسبة لـ"الأمن القومي" لأميركا. وهناك تعاون تكنولوجي كبير، وتدفّق للأسلحة المتقدمّة إلى "إسرائيل"، إضافةً إلى التبادل للمعلومات الاستخباراتيّة خاصةً فيما يتعلّق بشرق المتوسّط وإيران، ويعود هذا الدعم بشكلٍ كبير إلى نجاح "إسرائيل" في توجيه النظام السياسي الأميركي الداخلي. (نبيل فهمي، 2023). إذ يلاحظ المتابع لأيّ انتخابات أميركيّة أنّ جميع المرشّحين يتّفقون على دعم "إسرائيل" ويتبارزون في الإعراب عن مشاعرهم الحميمة تجاهها. فما الذي يفسّر هذا السلوك ؟ ولماذا يوجد هذا الحدّ الضئيل من الاختلاف بين المرشّحين إلى الرئاسة في ما يتعلّق بـ"إسرائيل"، بينما اختلافاتهم عميقة حول كلّ القضايا التي تواجهها الولايات المتّحدة الأميركيّة تقريباً. وبالرغم من الذرائع حول "القيم الليبراليّة والديمقراطيّة المشتركة" و"المصالح القوميّة" إلّا أنّ هذه الحجج لا تصمد أمام التدقيق المنصف. فعلاقة الدولتين الوثيقة، تجعل من الصعب، هزيمة القوى التي تستهدف الولايات المتّحدة الأميركيّة، وتقوّض مكانة واشنطن لدى حلفاء مهمّين حول العالم. وإذا أخذنا في الاعتبار سياسة "إسرائيل" الوحشيّة تجاه الفلسطينيّين، فبالأحرى أن تتسبّب الاعتبارات الأخلاقيّة بأن تمارس الولايات المتّحدة الأميركيّة سياسة أكثر توازنًا حيال الطرفين، لا بل يجدر بها أن تميل أكثر لصالح الفلسطينيّين. لكنّ ذلك لن يأتي في استراتيجيّة أيّ شخص يريد أن يصبح رئيسًا للولايات المتّحدة الأميركيّة، أو حتّى لأي شخص يريد أن يحتلّ موقعًا في الكونغرس. والسبب الحقيقي لهذا القدر من المحاباة، التي يبديها السياسيّون الأميركيّون لـ"إسرائيل"، هو قوّة "اللوبي الصهيوني" داخل مراكز القرار الأميركي. فاللوبي هو ائتلاف متفلّت لأفراد ومجموعات تعمل بنشاط لتحريك السياسة الخارجيّة الأميركيّة في اتجاه موال لإسرائيل. وهو ليس حركة موحّدة بزعامة مركزيّة، بل مجموعة مصالح قويّة، مؤلّفة من يهود وأمميّين معًا وخصوصًا من تيّار "المحافظين الجدد"، هدفها دفع قضيّة "إسرائيل" داخل الولايات المتّحدة الأميركيّة، والتأثير في السياسة الخارجيّة الأميركيّة من خلال وسائل يعتقد أعضاؤها أنّها مفيدة للدولة اليهوديّة. (جون ميرشايمر، 2009).

الخاتمة

يتبيّن من خلال تحليل المؤثّرات الداخليّة والخارجيّة على السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط أنّ هذه السياسة ليست نتاج عامل واحد، بل هي نتيجة تفاعل ديناميكي ومعقّد بين عناصر داخليّة تتّصل بالبيئة الاستراتيجيّة والبنيويّة للولايات المتّحدة الأميركيّة، وعناصر خارجيّة تتعلّق بالتحوّلات الجيوسياسيّة في النظامين الدولي والإقليمي. وتتمثّل المؤثّرات الداخليّة على السياسة الأميركيّة في المنطقة باستخدام الجغرافيا السياسيّة الناتجة من البيئتين الطبيعيّة والبشريّة للولايات المتّحدة الأميركيّة، بحيث يأتي الموقع الجغرافي والموارد الطبيعيّة، والمؤثّرات الديمغرافيّة، والهيكليّة البنيويّة بما فيها النظام الأميركي السياسي والإداري والاقتصادي، إضافةً إلى المؤثّرات السياسيّة والدينيّة، والقوّة العسكريّة، والقدرات العلميّة والثقافيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة، وأخيرًا المؤثّرات الشخصيّة المتعلّقة بشخصيّة الرئيس الأميركي من أهمّ المؤثرات على السياسة الأميركيّة، وهناك المؤثّرات خارجيّة على سياستها ولا سيّما وزن الولايات المتّحدة الأميركيّة في النظام الدولي كالهيمنة

(15) "الوطن الأزرق" هي مجموعة البحار التي تحدّ تركيا، أي الأسود، وإيجة، والمتوسّط. وتسعى تركيا، عبر خطّة "الوطن الأزرق" للتوسّع في المياه البحريّة المحيطة بها، بما فيها المنطقة الاقتصاديّة الخالصة، والجرف القاري، للتمكّن من استخدام جميع الموارد البحريّة الموجودة فيها.

الأميركيّة، والصعود الصيني، والعودة الروسيّة، والسياسة الأوروبيّة والمظلّة الأميركيّة، بالإضافة الى المؤثّرات الإقليميّة على السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط كمؤثّرات البيئة الإقليميّة والدوليّة في طبيعة النظام الدولي الذي تتحرّك في إطاره مختلف الدول، إضافةً إلى التحدّيات التي تواجه السياسة الأميركيّة في المنطقة، كالدور التركي، والتأثير المتبادل مع "إسرائيل" واللوبي الصهيوني. وكلّها تساهم في ديناميكيّة رسم السياسة الأميركيّة في المنطقة.

وقد أظهرت الدراسة أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة، رغم بعدها الجغرافي عن المنطقة، تعتبر الشرق الأوسط ساحة استراتيجيّة تتطلّب منها التدخّل المستمرّ، سواء عبر الشراكات الأمنيّة، أو القوّة العسكريّة، أو التأثير السياسي والدبلوماسي، وذلك لحماية مصالحها وضمان استقرار شركائها ومواجهة خصومها.

الاستنتاجات:

1. يتميّز الموقع الجغرافي للولايات المتّحدة الأميركيّة بحماية استراتيجيّة طبيعيّة، ووفرة في الموارد الطبيعيّة، ما منحها قدرات على تخصيص موارد هائلة للتأثير عالميًّا، والتفرّغ لسياساتها الخارجيّة لا سيّما في الشرق الأوسط دون ضغوط جدّيّة. وبالرغم من تحوّل الولايات المتّحدة الأميركيّة من دولة مستوردة للنفط إلى إلى أكبر منتِج عالمي بفضل ثورة النفط الصخري، إلّا أنّ هذه الثورة الطاقويّة أعطت واشنطن هامش مناورة أكبر في الشرق الأوسط. فاستطاعت الحكومة الأميركيّة، على سبيل المثال، التخفيف من أسعار النفط العالميّة عند اندلاع الأزمة الأوكرانيّة للضغط على روسيا وإيران بفضل الطاقة الفائضة لديها. كما أنّ دوافع تدخّلاتها في الشرق الأوسط، تبدّلت من الحاجة المباشرة للنفط إلى حماية التوازن الجيوسياسي ضدّ منافسيها (الصين وروسيا وإيران).
2. تواجه الولايات المتّحدة الأميركيّة تحدّيات ديمغرافيّة تتمثّل بانخفاض معدّلات الولادة وزيادة الشيخوخة، وهو ما يؤثّر سلبًا على النموّ الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، إلّا أنّ الهجرة تشكّل قوّة تعويضيّة إذا تمّت إدارتها جيّدًا، ولكن غياب التوافق الداخلي وتنامي الاستقطاب السياسي والاجتماعي جعل من هذه الهجرة تحدّيًا في وجه التماسك الداخلي، وفي الانتخابات تعمل الأحزاب اليمينيّة على استغلال حساسيّة الناخبين تجاه ملف الهجرة.
3. يمنح النظام الرئاسي في الولايات المتّحدة الأميركيّة صلاحيّات تنفيذيّة واسعة للرئيس الأميركي، خاصة في رسم السياسة الخارجيّة الأميركيّة وتنفيذها بسرعة وحسم، ويمنحه إطارًا واسعًا للتأثير بشكل كبير على قرارات التدخّل العسكري والدبلوماسي. لكنّ النظام السياسي الأميركي يتعرّض لضغوط داخليّة من مجموعات المصالح و"اللوبيات"، أبرزها "اللوبي الصهيوني"، الذي يؤثّر بشكل كبير في السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط ولو على حساب علاقات أميركا مع الدول الأخرى في المنطقة وإيجاد حلول شاملة في الشرق الأوسط.
4. يعدّ الاقتصاد الأميركي ركيزة أساسيّة في رسم السياسة الخارجيّة، لا سيّما فيما يتعلّق بتأمين موارد الطاقة وضمان استقرار الأسواق العالميّة. إلّا أنّ صعود الاقتصاد الصيني ساهم في خلق منافسة استراتيجيّة حادة دفع الولايات المتّحدة الأميركيّة لتوجيه جزء من اهتمامها العسكري والدبلوماسي نحو آسيا، ما قلّص نسبيًّا من انخراطها العسكري المباشر بالشرق الأوسط.
5. تُظهر السياسة الأميركيّة توجّهًا براغماتيًّا في تعاملها مع الشرق الأوسط، يتجاوز الأبعاد الأيديولوجيّة، ويرتكز على حماية المصالح الاستراتيجيّة، وبالرغم من اعتماد الولايات المتّحدة الأميركيّة على القوّة العسكريّة في تحقيق مصالحها الخارجيّة بعد الحرب الباردة، لكنّ التجارب العسكريّة في العراق وأفغانستان قلّلت من جاذبيّة استخدام القوّة المفرطة ودفعت نحو البحث عن خيارات دبلوماسيّة وجيوستراتيجيّة أكثر استدامة. كما أنّ البيئة الخارجيّة، خصوصًا التنافس مع روسيا والصين، وتصاعد التهديدات الإقليميّة، دفعت واشنطن إلى إعادة ضبط استراتيجيّاتها بما يحقّق توازنًا بين الانخراط والانكفاء.
6. تلعب "الاستثنائيّة الأميركيّة" والمؤثّرات الثقافيّة وخصوصًا الدينيّة دورًا مهمًّا في رسم السياسة الخارجيّة الأميركيّة، ما يفسّر التقارب بين التيارات المسيحيّة الإنجيليّة و"اللوبي الصهيوني". الأمر الذي يظهر في الدعم الأميركي الدائم لـ"إسرائيل"، التي تبرز كعنصر ثابت في سياسات الإدارات الأميركيّة، بينما تتباين مواقف واشنطن من باقي القوى الإقليميّة حسب المرحلة والظرف السياسي. كما تطبع السمات الشخصيّة للرؤساء الأميركيّين السياسة الخارجيّة، إذ أدّى أسلوب الرئيس ترامب النرجسي والسلطوي إلى سياسات خارجيّة انفراديّة وبراغماتيّة زادت من حدّة الانقسام الداخلي وأثّرت سلبًا على صورة واشنطن في العالم.

التوصيات:

1. ضرورة تطوير فهم نقدي ومعمّق للسياسات الأميركيّة، خاصّة من جانب الدول العربيّة، بما يسمح ببناء استراتيجيّات تفاوضيّة أكثر فاعليّة معها.
2. تشجيع الدول الإقليميّة على تنويع شراكاتها الدوليّة وعدم الارتهان الكامل للولايات المتّحدة الأميركيّة، تجنّبًا للتقلّبات المفاجئة في سياساتها.

3. أهميّة مراقبة تحوّلات النظام الدولي بدقّة، خصوصًا مع تزايد الانخراط الصيني والروسي في الشرق الأوسط، وتأثير ذلك على توازنات القوى.
4. يجب على الولايات المتّحدة الأميركيّة أن تعمل على تقليص الفجوة بين خطابها القيمي وممارساتها الفعليّة، وذلك لزيادة مصداقيّتها وتعزيز مكانتها كقائد عالمي موثوق، لذا عليها أن تتحوّل إلى دور متوازن في قضايا الشرق الأوسط، لتقليل آثار السياسات المنحازة لحليفتها الأقرب "إسرائيل"، والعمل على قيام توازن إقليمي يحول دون استفزاز اللاعبين الإقليميّين للحدّ من الحروب في المنطقة. ومن المهمّ التركيز أكثر على الدبلوماسيّة والقوّة الناعمة، وتعزيز الشراكات الدوليّة والإقليميّة بدلًا من الاعتماد المفرط على التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول المنطقة.

لائحة المصادر:

أ- الكتب العربيّة:

- أحمد الأنباري، "السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط"، جامعة بغداد/مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة، العراق، 2017، ص 15.
- جمال واكيم، "أوراسيا والغرب والهيمنة على الشرق الأوسط"، دار أبعاد، لبنان، 2016، ص 189-194.
- جون ميرشايمر، ستيفن والت، "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجيّة الأميركيّة"، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، لبنان، 2009، ص 24.
- عبد القادر فهمي، "الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتّحدة الأميركيّة"، دار الشروق، الأردن، 2009، ص 223-246.
- ليلة مداني، "البعد العسكري في السياسة الخارجيّة الأميركيّة"، المجلة الجزائريّة للسياسات العامّة، العدد 4، حزيران 2014، ص 175.
- ليلى نقولا، "العلاقات الدوليّة من تأثير القوّة إلى قوّة التأثير"، مكتبة جوزيف عون الحقوقيّة، لبنان، 2020، ص 187.
- محمّد ربيع، "صنع السياسة الأميركيّة والعرب"، دار اليازوري العلميّة للنشر، الأردن، 2021، ص 8-20.
- محمّد وليد عبد الرحيم، "الجغرافيا السياسيّة"، مقرّر في جامعة بيروت العربيّة، بيروت، 2023، ص 69-81.

ب- المو اقع الإلكترونيّة العربيّة:

- "الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة تتبنّى مشروع القرار العربي بشأن الحرب بين غزّة وإسرائيل"، الحرّة، 2023، الرابط: https://tinyurl.com/4xe559ee، الدخول: 2024/6/18.
- بيتر كورنبوهل،"أزمة الصواريخ الكوبيّة.. بين الأكاذيب والدبلوماسيّة"، أخبار الخليج، 2023، الرابط: https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1328213، الدخول: 2024/6/21.
- جمال عبد الجواد، "النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل"، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، 2023، الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/21084.aspx#.
- "حادثة المنطاد.. الصين توضح تبعات إسقاط أميركا منطادها على العلاقات بين البلدين"، الجزيرة نت، 2023، الرابط: https://t.ly/4IyeN، الدخول: 2024/6/15.
- حسام عمر،"جدليّة العلاقات التركيّة الأميركيّة.. هل تؤثر على مقعد تركيا بالناتو؟"، الجزيرة نت، 2023، الرابط: https://tinyurl.com/pedr3ys3، الدخول: 2024/6/21.
- حفصة علمي، "الاعتراف بدولة فلسطين.. خطوة رمزيّة أم ورقة ضغط على إسرائيل؟"، الجزيرة نت، 2024، الرابط: https://tinyurl.com/yh8j62n6، الدخول: 2024/6/18.
- "دستور الولايات المتّحدة"، Constitute Project، الرابط: https://rb.gy/9153oy، الدخول: 2024/5/17.
- رائد جبر،"بوتين وشي يتّفقان على تعزيز الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي"، الشرق الأوسط، 2024، الرابط: https://t.ly/EO9W0، الدخول: 2024/6/16.
- سامر الياس، "العلاقات العربيّة الروسيّة وامتحان ربيع الثورات الصعب"، الجزيرة نت، 2017، الرابط: https://t.ly/S2--g، الدخول: 2024/6/17.
- عامر راشد، "روسيا والورقة السوريّة.. قواعد جديدة للعبة"، الجزيرة نت، 2017، الرابط: https://t.ly/xvs2Z.، الدخول: 2024/6/17.
- علي الدين هلال، "الاتجاهات المتوقّعة للقوى الكبرى في الشرق الأوسط 2024"، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدّمة، 2023، الرابط: https://tinyurl.com/y56x48ym.، الدخول: 2024/6/18.
- غسان ملحم، "عودة روسيا"، الجمهوريّة، 2024، الرابط: https://www.aljoumhouria.com/ar/news/707463، الدخول: 2024/6/17.

- فتّاح شباح، "النظام الدستوري لرئاسة الجمهوريّة في النظام السياسي الأميركي"، ASJP، 2017، الرابط: https://tinyurl.com/3p92w3de.، الدخول: 2024/5/17.
- محمد السالمي، "مستقبل توتّر العلاقات الصينيّة – الأميركيّة في عهد بايدن"، Trends Research، 2022، الرابط: https://t.ly/Utj8T، الدخول: 2024/6/15.
- محمد المِنشاوي، "ما مكاسب الصين من حرب أوكرانيا؟"، الجزيرة نت، 2023، الرابط: https://t.ly/ZXNuA، الدخول: 2024/6/15.
- محمود علّوش، "روسيا والورقة السوريّة.. قواعد جديدة للعبة"، الجزيرة نت، 2017، الرابط: https://t.ly/xvs2Z، الدخول: 2024/6/17.
- "ملخّص أستراتيجيّة الأمن القومي الأميركي (2022)"، IIACSS، 2022، الرابط: https://iiacss.org/ar/national-security-strategy-usa-2022/، الدخول: 2024/6/18.
- منصور سليمان، "الانسحاب من أفغانستان.. هل هو نهاية عهد الهيمنة الأميركيّة على العالم؟"، الجزيرة نت، 2021، الرابط: https://rb.gy/wvsca6، الدخول: 2024/5/31.
- نبيل فهمي، "دوافع السياسة الخارجيّة الأميركيّة.. القيم أم المصالح؟"، العربيّة، 2023، الرابط: https://tinyurl.com/stv8zrhs، الدخول: 2024/6/22.
- هادي عطية، "الحرب ضد الإرهاب وفشل الغرب المستمر، Friedrich Ebert Stiftung، 2024، الرابط: https://rb.gy/5804l0، الدخول: 2024/6/8.
- "مجلّة أميركيّة: التأثير المحتمل لحرب غزّة وأوكرانيا على العلاقات الأميركيّة-التركيّة"، ترك برس، 2024، الرابط: https://www.turkpress.co/node/101014، الدخول: 2024/6/21.

ج- كتب أجنبيّة:

- Lukas K. Danner, "China's GrandStrategy", Florida International University, USA, 2017, P. 1.

د- مو اقع أجنبيّة:

- Barry Blechman, James Siebens, Melanie W. Sisson, "Military Coercion and US Foreign Policy: the Use of Force Short of War", Stimson, 2024, available at: https://tinyurl.com/3w8ee42w, accessed on: 20/5/2024.
- "Biden's job rating, personal traits and whether he will be a successful president", Pew Research Center, 2024, available at: https://rb.gy/blq6va, accessed on: 25/5/2024.
- Carla Norrlof, "Hegemony", Oxford Bibliographies, 2015, available at: https://rb.gy/9aubka, accessed on: 26/5/2024.
- Chaib Bounoua, "The Euro Zone Crisis, the Arab Spring, and the Migration Process in the Mediterranean", MEI, 2015, available at: https://rb.gy/9aubka, accessed on: 26/5/2024.
- Craig Anthony, "10 Countries With the Most Natural Resources", Investopedia, 2024, available at: https://tinyurl.com/3469ucev, accessed on: 6/5/2024.
- Frey William, "The U.S. will become "minority white" in 2045", Brookings, 2024, available at: https://tinyurl.com/mr4c6xwn, accessed on: 11/5/2024.
- "Geological Survey Bulletin 1493: The Geologic Story of the Great Plains", USGS, 2024, available at: https://tinyurl.com/2s3fdyba, accessed on: 6/5/2024.
- Heather Stephenson, "U.S. Foreign Policy Increasingly Relies on Military Interventions", Tufts Now, 2023, available at: https://tinyurl.com/46wrzcyk, accessed on: 20/5/2024.
- "How long is the U.S. shoreline?", National Ocean Service, 2024, available at: https://tinyurl.com/mrykp4ky, accessed on: 6/5/2024.
- Justis Antonioli, Jack Malde, "The Demographic Transition: An Overview of America's Aging Population and Immigration's Mediating Role", Bipartisan Policy center, 2024, available at: httpshttps://rb.gy/9oq75b, accessed on: 11/5/2024.
- Kimberly Amadeo, "U.S. Natural Resources", The balance, 2024, available at: https://tinyurl.com/msnpvkay, accessed on: 6/5/2024.

- Michael Robbins, "Public Views of the U.S.-China Competition in MENA", Princeton University Arab Barometer, 2022, available at: https://t.ly/8oNM0, accessed on: 15/6/2024.
- Mike Schneider, "More than half of foreign-born people in U.S. live in just 4 states and half are naturalized citizens", https://shorturl.at/QWrfB, accessed on: 11/5/2024.
- "Military and Security Developments Involving the People's Republic of China", DOD, 2022, available at: https://rb.gy/z45ozi, accessed on: 15/6/2024.
- "National Security Strategy", The White House, 2022, available at: https://t.ly/1GKlO, accessed on: 15/6/2024.
- Newport Frank, "2017 updates on Americans and religions", Gallup, 2017, available at: https://tinyurl.com/rcsxpnwe, accessed on: 12/5/2024.
- "NOAA Report on the U.S. Marine Economy", NOAA's Office for Coastal Management, 2023, available at: https://tinyurl.com/c7fppktt, accessed on: 6/5/2024.
- Oleksandra Mamchii, "Top 6 Domestic Factors That Influence Foreign Policy", Best Diplomats, 2023, available at: httpshttps://bestdiplomats.org/domestic-factors-that-influence-foreign-policy/, accessed on: 25/5/2024.
- Prableen Bajpai, "What Countries Are the Top Producers of Oil?", Nasdaq, 2024, available at: https://tinyurl.com/bde2rsxc, accessed on: 6/5/2024.
- Stephen J. Hadley, Richard Fontaine, "Americans Need Domestic Unity for Effective Foreign Policy", FP, 2024, available at: https://tinyurl.com/4m2xepct, accessed on: 11/5/2024.
- "The Chance That Two People Chosen at Random Are of Different Race or Ethnicity Groups Has Increased Since 2010", Census, 2024, available at: https://rb.gy/4r3ri4, accessed on: 11/5/2024.
- "The Geopolitics of the United States", Stratfor, 2016, available at: https://shorturl.at/L0Lu2, accessed on: 4/5/2024.
- "U.S. Society > A Nation of Immigrants", U.S. Diplomatic Mission to Germany, 2024, available at: https://tinyurl.com/2vrwntn3, accessed on: 6/5/2024.
- "United States Demographics", Worldometer, 2024, available at: https://shorturl.at/Tt6TP, accessed on: 6/5/2024.
- "2023-2024 POPULATION FACT SHEET", NPG, 2023, available at: https://tinyurl.com/5f5ectkp, accessed on: 12/5/2024.